الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما وجه الخيار قلت تعارض
فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين
الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر
فباعتبار عدم الفصل حكما لان تلك الفضلة غير متصل والفصل بما هو
متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان
جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا
عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك لانه وجب الاتصال اذ الضمير
المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا ولا حكما فيجب الاتصال
وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه
واعطيته اياه حيث يجب الانفصال في الاصح المحترز عن تقديم احد المتساويين
على الاخر من غير ترجيح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا يتنكف
عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب
اعطيت راجح على الثاني معنى لانه في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني
معنى المفعول فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقدم
احد المتساويين على الاخر من غير مرجح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق
بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدم احترازا
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل
اعطيتهوك لزم تاخر الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل او وجب انفصاله
ليكون المتكلم معتذرا في تاخر الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في الوصلة

بايراده على وجه خلاف الاصل وحكي سيبويه فيه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك
اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح
المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي والا فهو منفصل اى وان
لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما
فالثاني منفصل لا غير لما بينا نحو اعطيته اياك اجتمع فيه ضميران وليس شيء
منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب الا انه لم يكن مقدما او
اعطيته اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا والمختار
في باب خبر كان الانفصال يعني اذا وقع خبر كان جاز اتصاله نحو كنته
لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا
وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدا وخبر المبتدا اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي
لكن الحقيقة راجحة على الشبهة فيختار الثاني والاكثر انه اذا كني عن الاسم
الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى ان يوقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
وبعد عسى ضمير مفعول متصل فيقال لولا انت الخ اى لولا انا لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا ها لولا هما
لولا هن لولا نحن وعسيت بفتح التاء الخ اى عسيت عسيتما عسيتم
عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن
عسيت عسينا وذلك لان ما بعد لولا مبتدا وبعد عسى فاعل والمبتداء
اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي والفاعل اذا كان ضميرا

وجب اتصاله لانه كالجزء من الفعل ولقايل ان يقول لو قال لولا انا وحسبت

بضم التاء الخ لكان اولى لان المتكلم متقدم على المخاطب والغايب فدخل

ما دونه الخ بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الخ لانه في قوله

المخاطب لا في الجزء فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم انما اختار ضمير

المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوساطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير

متصل يقال لولاك وعساك الى اخرهما اي لولاك لولاكما لولاكم لولاكِ لولاكما

لولاكنّ لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاي لولانا وعساك

عساكما عساكم عساكِ عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما

عساهن عساي عسانا الى اخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير في الاول

مجرور بجعل لولا جارة في المضمر خاصة على ان للولا مع الضمير شانا ليس له مع

المظهر كما ان لِلَدُنْ مع الغدوة ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوبا تشبيها

بعسى بلعل من حيث ان عسى فيها معنى الترجي كما في لعل ويلزم ان الجار

اذا لم يكن زايدا لا بد له من متعلق ولا تعلق ولا متعلق في لولا ظاهرا ويمكن

ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولاك لهلكت انتفى

هلاكي بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه

مبتدا وفي الثاني مرفوع على انه فاعل كالضمير المنفصل بعدهما باستعارة

الضمير المجرور للضمير المرفوع في الاول كعكسه في ما مررت بك انت واستعارة

الضمير المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في ما رأيتك انت كما ان الكاف

ليس من المضمرات المرفوعة بل هو اما من المضمرات المنصوبة او المجرورة

فالتجئ الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغير اثني عشر صيغة في كليهما ويمكن ان
يقال ان التغير المستعمل وان كان كثيرا اهون مما لم يستعمل وان قل ونون
• الوقاية مع الياء اى مع اتصال ياء الضمير المتكلم لازمة في الماضي مطلقا
نحو ضربني وضربتني وفي المضارع اذا كان عريا اى خاليا عن نون الاعراب
نحو يضربني ويكرمني واضافة النون الى الاعراب بمعنى من كخاتم فضة
لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما التزمت فيهما
النون لانه اذا اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للمجانسة فلزمت النون
لصون الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم وانما سميت هذا النون
نون الوقاية اى الصيانة لانها تقي اى تصون الفعل عن اخ الجر وتسمى نون
العمادة وايضا الاعتماد بقاء حركة اخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون
الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر المختص بالاسم ينبغي ان يصان الحرف
ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه دون غيره
قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها في الاخر لكونها على حرف
واحد والاخر انما يكون لما له اول فان قيل في دعي ورمي لا يلزم الكسرة
عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعاي ورماي فلم لزمت فيهما قيل
لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني وقد يكون تقديرا كما دعاي ورماي
ويقال لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعاني ورماني طردا للباب
فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين ولم يكن الذين كفروا وقل الحق
قيل المراد بالكسرة التي في الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط

وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعروضهما بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فكون
عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة
متصلة كقولا واضربن فان قيل كيف يستقيم قولا واضربن مع ان ضمير قولا فاعل
وغير ضربن مفعول والفاعل بمنزلة الجزء للفعل والمفعول منفصلة واتصال ضمير
دون اتصال ضمير الفاعل قيل سلمنا ان ضمير ضربن دون قولا لكنه فوق
لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة باتصال كلمة متصلة كما في قولا
فلا يكون عارضا محضا بخلاف الحركة في المثالين المضروبين حيث حصلت الحركة
فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا فاعرف وانما تركت النون في قولهم
عساي حملا على لعلي في الترجي ولا كثر عساي مع النون وانما تركت النون في قول
الشاعر عهدي بقومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على ليتني
وجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب فقالوا ما احسني وما اجملي بترك
النون وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدا ومخير خبره
وهذا الخطاب لمخاطب غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون
اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع ومع لدن وان واخواتها سوى
ليت ولعل وهي ان وان وكان ولكن مخير بين اثبات النون وتركها تقول
تضربانني وتضربونني ولدني بالتشديد وانني وانني وكانني ولكنني ويضربانني
ويضربوني ولدني بالتخفيف واني واني وكاني ولكني وانما استثنينا ليت ولعل
من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين ولا
يستوي الجانبان فيهما بل الاثبات في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد

ويختار في ليت وعكسها في لعل وهذا الكلام دليل خروجهما عن التخيير لعدم استواء
الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يستوي سواء الجانبين بل جوازهما ورجحان
احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما في ليت
واختيار الترك كما في لعل قسما في صورة التخيير فلا يرد كلام الشيخ لعله على خروج
ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير فيهما بين
الاتيان والترك اما الاتيان فللمحافظة على الحركات البنائية في عن لدن وعلى
السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء ولدن واما الترك في عن لدن للتحرز عن
اجتماع النونات وذلك في انّ واخواتها ظاهر واما في المضارع مع نون الاعراب
وعند لحوق النون المثقلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل
اجتماع النونات في انّ وانّ وكانّ مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات
قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربهما
في المخرج ولكونه محمولا على اخواتها وهي وهي لمن وعن وانّ وكانّ وكما في ليت لكونه
محمولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي
الى اثباتها وهو قصد المحافظة على حركتها البنائية و على الاخوات خلاف
الاصل المختير فيها الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف
مع ثقل اجتماع اللامان اذ ليس بين اللام الاولى والاخرين لحوق
واحد وهو العين المختير فيه الترك ويختار نون الوقاية في ليت من بين
اخوات ان استعمالا فيقال ليتني اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل
التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا لضرورة الشعر في قول زيد

الجمل كينئذ جائز اذ قال الشيخ أصادقو وأفتر بعض مالي و في من وعن وقد وقط

وهما بمعنى حسب فيقال منّي وعنّي بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي

اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو

الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل

في البناء والترك فيها قياسا على الحروف الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل

وعكسها اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعلي لثقل تكرار اللامات

وكثرة الحروف وحكم بجد بياء وجيم مفتوحين ولام ساكنة وهو بمعنى

حسبت فيقال حكم لعل فيقال بجلي بمعنى كفاني لكراهة لام ساكنة قبل النون

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها اي بعد دخول العوامل

اللفظية عليهما من نحو كان وان وحسبت واخواتها وفي وجهها من نحو ما ولا المشبهات

بليس صيغة مرفوع منفصل نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور

الرحيم وعلمته هو القائم وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة مرفوع منفصل

ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن

الاختلاف في كونه صيغة مرفوع فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة

والمجاز لانهما قبل دخول العوامل عليهما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجاز

من باب تسمية الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز باختلاف الجهة

بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند

اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد بقوله

ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى

وان كانوا اخوة رجالًا ونساء عند من جوّز الجمع بينهما حيث يريد بالاخوة الاخوة
والاخوات بقرينة قوله رجالا ونساء فكذلك اريد بقوله المبتداء والخبر
ما كان كذلك في الاصل او في الحال بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام
على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتداء المسند اليه المتقدم والجنبي
وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء الجزء الاول من الجملة الاسمية
وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال انه الاشكال انما يتوجه اذا كان
الظرف اعني قوله قبل العوامل وبعدها صفة والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله
يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف في قولك رايت هذا الشاب
في شبابه متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون قوله المبتداء
والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانها ادل على الخبرية
لان مرفوعيته كثيرة من كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانها حرف
موضوع على صورة الانفصال والمبتداء اذا كان ضميرا ان حقه الانفصال وقوله
مطابق للمبتداء صفة اخرى اي مطابقة له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القايم والزيدان هما القايمان
والزيدون هم القايمون وهند هي القايمة وان ترن انا اقل منك وكنت انت
الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وانما قال مطابق للمبتداء لكونه عبارة عنه قوله
يسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه
الصيغة بين المبتداء والخبر ليفصل تلك الصفة بين كونه نعتا وخبرا وليفيد
نوعا من التاكيد هذه علة التوسط لا علة التسمية لان هذا الفرق لا يحصل

بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه وانما يسمى
فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده بيان ان ما بعده ليس في حيز الاول وليس
من صفاته ومهماته وقال المتاخرون انما سمي فصلا لانه يفصل اي يفرق بين
الخبر والنعت ومآل كلا الوجهين واحد وانما الفرق في العبارة هذا التسمية
عند البصريين والكوفيين يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط
عن الخبرية مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه عائد الى الخبر دون المبتدا وان
كان المذكور سابقا المبتدا والخبر لتعينه بالقرينة اذ هو المتعلق فصلا حيث
للنعت دون المبتدا ويمكن ان يقال الضمير عائد الى ما بعده بمعونة المقام
اي بين كونه ما بعده وانتصابه نعتا على انه حال وخبر لكونه فان قيل الاحتياج
الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدا والخبر وكان المبتدا لحصول اللبس
نحو زيد هو القائم اما اذا اختلفت اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم وكان زيد
هو القائم او كان المبتدا ضميرا نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم
فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم
اللبس على صورة اللبس طردا للباب وشرطه ان يكون الخبر اي خبر المبتدا
معرفة او ملحقا بالمعرفة مثل افضل من كذا وانما شرط ان يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه ان كان الخبر معرفة ان لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر
بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام
فيه لقيام من في مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل
من عمرو واجاز ابو عثمان المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم المعرفة

في امتناع دخول اللام فيه لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ولجيب بانه لا يتعين
في الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ ما بعده خبره وتاكيدا للمجد كما في
قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى مثل كان زيد هو افضل
من عمرو وهذا مثال كون الخبر افعل من كذا بعد دخول العامل دون كون
الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انهما اصلان لما الفصل انما اليه
فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد العوامل فانهما
فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار
بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الاصلين بخلاف ما لو عكس ولان كون الخبر
معرفة وكون الخبر قبل عوامل مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين
فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما ولا موضع له اي لا محل للضمير الفصل من
الاعراب وعند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير للفصل تغير بتغير
المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلكما ذلكم وتاء الخطاب في انت
انتما انتم فكذلك الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم
اسم ملغى لا يعمل ولا عامل واستبعد الخليل لالغاء الاسم وقوله عند
الخليل متعلق بقوله لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع كاين له عند الخليل او
متعلق بمعنى النفي اي انتفى الموضوع له عند الخليل وبعض العرب يجعله اي
يجعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبرا يجوز ان يكون خبره بالرفع فيكون
قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبره خبر والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب
فيكون ما بعده عطف على اول مفعولي يجعل وخبره عطف على ثاني مفعولي

يجعل اي بعض العرب يجعل اي هذا الضمير تاكيدا لما قبله ورُدَّ بانه يجوز دخول
لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع
كونه تاكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب ورُدَّ بان كون الشي
تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت انت الرقيب
عليهم فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا
لما بعده لوجب اختلافه باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب
وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القايم وعلمت زيد هو القايم المنطلق فانه لو كان
تابعا لما بعده لوجب ان يقال اياه القايم واياه العالم اذ المتبوع منصوب فيجب
ان يكون التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض يتوجه على من جعله تاكيدا لما قبله
ايضا لانه لو كان لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه العالم وعلمت زيدا اياه
المنطلق لان التاكيد ايضا يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا من باب استعارة
الضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة لما ان الضمير
المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان
ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال ويتقدم قبل الجملة ضمير
الغايب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة الجملة صفة اخرى لقوله
ضميرا اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله
احد وضمير القصة ان كان مونثا كقوله تعالى اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماء
بني اسرائيل اي اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال
لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في النفس تعظيما واجلالا له لئلا يفوت

الكلام من السامع عند غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه
عائد الى ما هو المعهود في الذهن من شان او قصة وقيل انما سمي ضميرا لان هذا الضمير
لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا اذا كان
قيام زيد امرا عظيما له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير
يرجعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مونث غير فضلة لقصد المناسبة
لا لقصد انه راجع الى ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فان قيل
قبل حشو لا فايدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غايب
قيل ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما
واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا حيث اريد بالاسرا مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل
بدلالة قوله ليلا اي وقع قبل الجملة ضمير غايب ويمكن ان يقال القبلية يستفيد
بقوله متقدم لكنه خرج به لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير
ظاهر فبالجوان يؤكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير شان غايب اي
يفسر ذلك الضمير لابهامه بالجملة بعده الظرف صفة الجملة اي بالجملة الكاينة
او الواقعة بعده اي بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة
لانه عايد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفرا يجوز تفسيره
بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قايما الزيدان وانما قال الجملة دون بها
مع ان الموضع موضع الضمير لتقدم المعادلة لزيادة التمكن في الذهن لان عود
ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضماير فكان من مظان

التاكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه مستدرك بقوله وتقدم الجملة لمكان التاكيد
لما مر ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا فقوله يكون منفصلا ومتصلا
تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل اي يكون
ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المتصل وبارزا على حسب العوامل
اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فانه كان
عامله معنويا بان كان الضمير مبتدا كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو
هو زيد قايم وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا للاستتار الضمير منصوبا
وعامله فعلا او حرفا كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قايم وانه زيد منطلق
فقوله الشيخ مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل
المستتر وانه زيد منطلق مثال المتصل البارز وحذفه اي حذف ضمير
الشان حال كونه منصوبا ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر
كلام مستقل ليس فيه رابط والجوازه لكونه على صورة الفضلات ويقال
ان يقول قد تقدم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قايم وانما قيد
منصوبا لان ظرفه مرفوعا لا يجوز اصلا لانه لو كان فاعلا فظاهر وان كان
مبتدا فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركنا الا مع ان مستثنى
مفرغ اي ضعيف مع كل عامل الا مع ان المفتوحة اذا خففت ظرف لمعنى المفارقة
اولمعنى الاستثناء اي الا مقرونا بان وقت تخفيفها او مستثنى ذات تخفيفها
فانه اي فان حذفه لازم اما القول بوجوه هذا الضمير فلان ان المكسورة
والمفتوحة كل واحد منهما يعملان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة

اقوى منها من المكسورة بلان صيغته مثل صيغة مكّ ومدّ وقد فعلنا
بوجه هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة اعتبارا بقوة شبهها بالفعل ولما
امتناع التلفظ بهذا الضمير فليكون ما نعا ثمة لا بتخفيفها او تغير صورتها قال
قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين اسماء الاشارة ما وضع لمشار
اليه وقوله وضع لمشار اليه فصل خرج به غير اسماء الاشارة فان قيل ان
اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في
المعرفة والجهالة اذ الاشارة في الحدود اصطلاحية واذا اريد الاشارة اللغوية
لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب المعهود به وغيره اقيل المراد
الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال المراد الثاني ويخرج
ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فانه ضمير الغائب وان وضع للاشارة
الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل يقصد كونه كناية من غائب
مقدم الذكر او يقال المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة الحسية بالجوارح
اي ما وضع لمشار اليه حسية فلا يرد ضمير الشائب الغائب ونحوه فانه يشير
الى المعاد اشارة ذهنية هيئته ويرد عليه ذلكم الله فان الله تعالى منزه
عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التجوز وهي ذا للمذكر والقائل ان
يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر المقول وهي اذا لم يعطف على ذا غيره من اسماء
الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى الاسماء الاشارة ويمكن ان يحمل
كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك من وجهين احدهما ان قوله هي مبتدا موصوف
وهي خمسة والجملة بعده مبينة والثاني ان قوله هي مبتدا وخبره محذوف

المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله المذكر خبره مبتدأه محذوف اي وهو المذكر
والمشار وكذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ ثان محذوف الخبر اي
وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله المذكر صفة ذا والرابع ان قوله
هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ ثان والمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
بحذف الضمير اي وهي ذا سميتها المذكر بحذف الموصول فيما عطف عليها اي وهي
ذا المذكر والذي للمشار وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف
فافهم ثم اختلف في ذا فقال بعض يمكن ان يكون كلمة ثنائية كهو وهي ومن
وما ظلا يحتاج الى بيان ورد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة في هذه الكلمة
حيث يختلف صيغتها تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال
في المفرد المذكر ذا وفي المونث ذي وفي التثنية ذان وفي الجمع اولاء وهذا انح
التصرف يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من الثلاث
المصالح فلا بد من بيان اصل وقيل ذو بالواوين فحذفت الواو الثانية
اعتباطا اي بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وهي لشابهة الحروف في الافتقار فذهب التنوين فصار ذا وفيه نظر لانه
لو كان اصله ذو والواجب ان يكون تثنيته ذوان كعصوان تثنية عصا والجيب
انما لم يكن تثنية ذوان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى
في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل ذيي
باليائين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وفيه نظر لانه لو كان اصله ذيي الوجب ان يكون تثنيته ذيان كرحيان

تثنيه ريحي وقيل اصله ذوى بفتح العين لحذف الياء وقلبت الياء الفا وقيل
اسم الاشارة الذال وحدها والالف زائدة ولمثناه اي مثنى ذا ذان رفعا وذين
نصبا وجرا واختلف النحاة في مثناه فذهب الاكثرون الى بنائه لقيام علة البناء
وهي مشابهة الحرف في الاحتياج وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل
والاول اقوى لانه بناء الواحد والجمع اعني ذا وهولاء شاهد صدق على بناء
المثنى وعلى ان اختلاف صيغتي غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر
مثل انا واياي فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا واياي وهكذا
الخلاف في اللذان واللذين وقد سبق ذكره في حكمهم حكم المعرب وللمونث وتا وتي
وته وذي وذه وتهي وذهي بقلب ذال ذا ياء في تي وبقلب الهاء ياء في ذي وهاء
في ذه والجمع بين القلبين في تي وته يعني ان ذا الذال والمنقلب ياء في تي
وهاء في ته وفي الجمع بين البدلين وتهي يعني ان المنقلب هاء ويا وللمثناه
اي لمثنى المونث تان رفعا وتين نصبا وجرا وهما على الخلاف المذكور في ذان
وذين ولجمعهما اي جمع المذكر والمونث عاقلا كان او غيره اولاء مدا وقصرا
اي سواء كان ممدودة او مقصورة والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدودة
مر كسرة كان اولاء معرفة وصيرورتها نكرة افادة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة النكرة ويلحقها اي ويدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه
وهي الهاء لان الاشارة يلائم تنبيه المخاطب اولا فيقال هذا وهذان
وهاتا وهاتان وهولاء ويتصل اي ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث فيقال ذاك ذانك ذانكما ذانكم وتاك تانك تانكما تانكم اولئك والدليل على حرفيته
امتناع وقوع الظاهر في موقعه وفيه نظر لان ضمير افعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر
في موضعه لان استتار ضمير الفاعل فيه لازم واجيب بانه لما امتنع ذلك لكن لما وجد
فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه نحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اي حرف
الخطاب خمسة وهي ك كما كم ك كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذا وذان
وتا وتان واولاء فيكون المجموع بضرب اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة
خمسة وعشرين لفظا والقياس يقتضي ان يكون حروف الخطاب ستة لاشتراك
خطاب الاثنين فبقي خمسة ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا
انث العدد لما عرفت ان تانيث العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيثه
جمع الاشياء وهي تلك الخمسة والعشرون ذلك الى ذاكن كلها الى ههنا اعطاه
ومعناه وهي ذاك وما سواه اي ذاكن ولا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها وذانك
وما سواه الى ذانكن بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فذانك برهانان
من ربك ووجه التشديد سنذكره بعد اسطر ان شاء الله تعالى وكذلك البواقي
اي تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن ويقال
ذا للقريب اي للمشار اليه القريب وذلك للبعيد اي للمشار اليه البعيد وذاك
للمتوسط اي للمشار اليه المتوسط اي الذي بين القريب والبعيد وانما كان
هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف
وانما اخص ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر في الوسط لتوقف معرفته
على معرفة الطرفين واعلم ان المصنف افترق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب

الى الآخر ولم يقل ذا للقريب الى الآخر لانه لما رأى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال
ذا مكان ذاك وبالعكس لم يجعله مذهبه واحال الى غيره فقال ويقال وتلك
وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك خبر لقوله وتلك وما عطف
عليه اي لفظ تلك وما عطف عليه مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال الاندلسي
لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا وان النحاة فرقوا ذلك مذهب
المبرد ووجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية والاخرى بدل من
اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الالف المحذوفة في الواحد عند
غيره كان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددتين
على انه خبر كان المحذوفة اي ان كانتا مشددتين وفيه نظر لان حذف
ما كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل على انه حال من ذانك وتانك
المحكوم عليهما بمماثلة ذلك فيكون ان تا عليه سبق وفيه نظر لان معنى المماثلة
في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العوامل المعنوية واما ثم بفتح
الثاء وتشديد الميم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان اي فللاشارة الى المكان
خاصة اي اخص خاصة اي خصوصا والجملة معترضة يعني ان هذه الاسماء
الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان لكن هنا
يشار بها الى المكان القريب وبهنا وهناك الى المتوسط وثم وهنّا مشددة
وهنالك الى البعيد واما قولهم قال كذا ومن ثم كذا قلت كذا فللاشارة
الى المكان الاعتبارية الموصول بني الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف

في الافتقار الى المعنى ما لا يتم جزءا من الكلام اي مبتدا او خبرا او فاعلا او غير
ذلك انتصابه على التمييز اي لا يتم جزئيته او على الحال اي لا يتم حال كونه جزءا من
الكلام الا بصلة وعايد مستتر اي لا يتم الشيء الا بصلة وعايد الى الصلة •
فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم
الاجمال والاشكال في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول
في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية المبنية للموصول او لم يوخذ بان يقال
الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور اذ المراد الموصول الاصطلاحي
وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحية
وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة من باب تعريف الشيء بنفسه
بل هو من باب تعريف الخفي بما يحتاج الى نفسه اخص من غيران يسو دلي الحدود
حتى يلزم الدور كما يقال العالم من يقوم به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى بها
المذكور قيل لمن قامت هي به فكذا هاهنا قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
ثم فسر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية الخ لا يلزم تعريف الشيء بما هو
اخفى منها ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم
الموصول جزءا بدونها كالة التفسير فافهم وقال المصنف اريد بالصلة
اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه
نظر لانه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال
في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم يقل بجملة كما قال الزمخشري
جريا على اصطلاحهم فينا قض كلامه فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا من الكلام

الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوه كذلك لا يتم فضلة في الكلام الا بهما
نحو ضربت الذي قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن
فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يتوقف الكلام بتوقفه
فان قيل ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له كان احضر واوضح قيل اثر
سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد
بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وكذا الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا
عن الاسماء التي يتم جزءا من الكلام بدون صلة نحو زيد ورجل وانما قال وعائد
احترازا عن بعض الظروف والمضافة الى الجملة كحيث واذ واذا اذ هذه الاسماء
مما لا يتم جزءا الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليس بموصولة في
الاصطلاح وفيه نظر لانه ان اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجها
الى قيد آخر لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا وان اريد بكلمة ما الكلمة كان
قوله وعائد احترازا عن الموصول بالحرف وهي ان وان وما وكي المصدريات
ولذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها وصلته
اي صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها وانما وجب ان يكون صلته
جملة لان وضع الذي والتي ومثناهما ومجموعهما لغرض وصف المعارف
بالجملة فحمل اخواتها عليها وانما ان يكون تلك الجملة خبرية لان الانشائية
لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وانما
ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها
ان يكون معلومة للمخاطب وقيل اجرائها على الموصول فلا يقال جاءني الذي

قام الا ابوه الا لمن عرف قيامه وجهل بحيثه فان قيل الموصول معرفة فكيف يتبين
بالجملة وهي نكرة على ما عرف قيل ضمير فيه ان يفيد النكرة ما لا يفيد المعرفة والعايد
في الصلة ضمير له اي للموصول وانما احتيج الى عائد ليربط الصلة بالموصول
والا كانت اجنبية غير مرتبطة وصلة الالف واللام وهما من الذي والتي صارتا
لمعناهما للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كان مع فرعهما
جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل الماضي وفرعهما صلة وانما اوردا الفعل على صورة اسم
الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة في تحقيقه اسم موصول وانما يدخل في الجملة
لكونها تشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل في المفرد فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه لا صفة مشبهة
النقصان مشابهتها ولا اسم تفضيل لانها ليست بمعنى الفعل بسبب الزيادة
ولا مصدر لانه يقدر بالفعل لا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق
الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة
اللام الحرفية والحرف لا يتحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعرب باعرابها
كما في الا الكائنة بمعنى الغير على ما مر في باب الاستثناء فقيل جاءني الضارب
ورايت الضارب ومررت بالضارب وهي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان المثنى المذكر واللتان المثنى المؤنث بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا والاولى على وزن العلى والهدى كلاهما الجمع المذكر
واللائي واللواتي كلاهما الجمع المؤنث ومن وما كلاهما بمعنى الذي يستوي
فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوي العلوم

ومابينهما بطريق الحقيقة وقد يستعمل احديهما مكان الآخر مجازا واي للمذكر
بمعنى الذي كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا واية للمثنى بمعنى التي نحو
ايتهن احسن من هند عندي وذو الطائية اي ذو المنسوبة الى بني طي اي
ذو التي يستعملها بني طي بمعنى الذي والتي اعلم ان ذو يجيء لمعنيين بمعنى
الذي والتي اعلم ان ذو يجيء لمعنيين بمعنى صاحب كما مر في الاسماء الستة
وبمعنى الذي والتي في لغة بني طي وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الاولى
معربة وهذه مبنية لا تتغير تقول جاءني ذو قام ورايت ذو قام ومررت
بذو قام ويستوي فيه المذكر والمونث والواحد والمثنى والمجموع والغايب
والحاضر كقول عارق لئن لم يغير بعض ما صنعتموه لانتحين للعظم ذو انا عارقه
اي للعظم الذي انا عارقه كقول الاخر فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهامية نحو
جاءني ماذا صنعت اي اي شيء الذي صنعت وكذا بعد من الاستفهاميه
نحو من ذا اكرمت وقيل انه دامن الموصولات مطلقا والالف واللام عطف على
ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام ان كلاهما موصول
وليس الامر كذلك بل مجموعهما موصول الجمع عرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال
ومجموعهما والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العايد من الصلة الى
الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا الضمير لحصول العلم به لكونه
محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف

ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما اذا لم يكن محتاجًا اليه حيث لا دليل ح على حذف
الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الحاصل فلا حاجة
الى حذف الضمير الذي هو خلاف الاصل وذلك بانه لا يكون عائد الى الموصول
نحو سمع الله لمن حمده او عاد اليه ضمير لكنه ايضا كما عرف نحو الذي ضربت عنده
غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها والضمير احد
دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان في الصلة ضمير الفاعل لان الفاعل لا يحذف
فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه
يجوز حذفه لدلالة الموصول نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد
الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز
حذفه معنويا حيث لا بدل الموصول المحذوف لاستغنائه عنه فاذا قال سمع الله
لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده على ما شان من يقصد اتباع السنة كان هذا
غير جائز من جهة الصواب ولزوم حذف الضمير المستغني عنه مرادا فلا يكون
مما يشبه الفاظ القران فينبغي ان يفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات
وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها والضمير احد دلائل
موصوليتها فان قيل اي حاجة الى دلالة الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد
المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل
الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما
وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والمضمر فلا حاجة
الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار

بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتيج الى التعبير من حيث ضمير كالعايد
الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على نحا المعنى الاصل وهما الاضمار والحذف
فعلى هذا التحقيق ظهر ان اللام في العايد اي العايد للذي لا يتم الموصول الا به
فيخرج العايد الذي هو فاعل وفيه نظر لانه كما يخرج العايد الذي هو فاعل يخرج
العايد الذي هو مبتدا وقد جاء حذفه اذا كان خبره غير جملة في صلة اي
مطلقا نحو قولهم ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد وفي صلة غيره عند
طولها كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي الذي هو في
السماء حذف العايد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فما فايدة قيد المفعول ثم
اعلم ان العايد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العايد ضميرا منفصلا واقعا
بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم
انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا
في ثبوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع واذا
واذا اخبرت عن شيء وهو جزء جملة بالذي او بالتي الباء للاستعانة اي باستعانة
كلمة الذي وليس بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
الجملة الفعلية مع ما عطف عليها جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
متاخرا عن الشرط وهنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن
شيء باستعانة الذي وهكذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة صدرتها اي وقعت
كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد
الاخبار عنه ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته خبرا عنه اي اخرت المخبر عنه

حال كونه خبرا عنه اي عن الذي فاذا اخبرت الفاء للتفسير او للتعليل اي فاذا

اردت الاخبار عن زيد من ضربت زيدا بالذي الجار والمجرور صفة زيدا اي

زيدا الكائن من ضربت زيدا او كلمة من تبعيضية اي عن زيد الذي هو بعض

هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بتصدير الذي وجعل الضمير في موضع

زيد وتاخير زيد خبر الذي وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة

الفعلية المتصرفة خاصة اي خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي

خصوصا ليصح بناء صلتهما وهي اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذي في الجملة

الفعلية اذ لا يصح بناءهما من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا

بالالف واللام قلت الضاربه انا زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد فيهما

قلت القايم زيد واذا تعذر امر منها اي من الامور المذكورة اي شرط من

الشروط المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر

عنه خبر لها تعذر الاخبار المذكورة وهو الاخبار بالذي ومن ثم اي لاجل

انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان نحو هو

زيد قايم حق العبارة ان تقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان الضمير الشان

مخبر عنه لا مخبر فيه الا انه جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع نحو النحاة في صدف

ولنا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشان لامتناع تاخيره

خبرا عن الذي بان يقال الذي هو زيد قايم لانه يستلزم التقدم على الجملة

المفسرة لئلا يلزم تقديم المفسر على المفسر وانما بدله بالتفريع من الاخر الى الاول

اخذا فيه من التريب وفي الموصوف والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل التخبر

بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل
في موضع الموصول بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا
ولو جعل في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع
الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف
وانما يمتنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي
ضربته زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل في موضعه
بان يقال الذي عجبت من قصار الثوب هو لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار
عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما اذا كان مع المعمول فلا
يمتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما اذا كان
مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجبت منه دق القصار الثوب وفي الحال فلا
يجوز في جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير
في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني هو راكب لزم وقوع
الضمير حالا وهو ممتنع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير المستحق لغيرها
اي لغير الكلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان يخبر بالذي عن الضمير
العائد الى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد
ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد
وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي
الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت

غلامه ان يجعل الذي عن غلامه لامتناع تصديق الذي لانه لو صدر بان يقال الذي
زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدا عن العائد
وان عاد الى المبتدا لزم خلو الموصول عن العائد وكلاهما ممتنع وما الاسمية
فيه انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كالنافية والمصدرية والكافة اي
ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما التي
هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواع ستة موصولة بمعنى الذي
نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو وما تلك بيمينك
يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفردة نحو مررت بما معجب
اي شيء معجب لك واما الجملة كقول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اي مانعة عن العمل مهيئة لدخول
رب على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا الا ان الظاهر المختار والكونها
موصوفة بمعنى شيء والعائد محذوف اي رب شيء تكرهه النفوس لانها
لو كانت كافة لابد لها من حذف مفعول تكره فكان تقدير الكلام ربما
تكره النفوس شيئا من الامر ويلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي
الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب
الصفة هذا حاصل ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون
من متعلقة بقوله تكره النفوس وهو للتبعيض كما في اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
فالاولى ان يقال لان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال

يمع محتملا لكن يرد عليه ان المثال لو ان صلح محتمل لكن غير المقصود فلذا كان مساويا
للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة لاجل
ههنا الحمل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكمونة وغير داخلة على الفعل
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه
ونحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم شيء او نعم الشيء
هي ولذا سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة وصفة وصفة نحو اكرمته بوجه ما
اي وجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام او تاكيد التنكير لتعظيما
نحو لامر ما غلبت او تحقير نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو اضربه ضربا ما
وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب على حدة وانها موافقة لما
الموصولة لفظا فبينها في ضمن ما الموصولة ومن كذلك اي مثل ما في الا
وجوها الا في التامة والمفيدة فان من لا تكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي
فالموصولة اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من يضرب اضرب
والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب
من جاءك وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار وبناء
الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء
التامة والصفة لمشابهتهما الموصولة لفظا واي للمذكر بمعنى الذي واية
للمؤنث بمعنى التي كمن في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم
وايتهن لقيك وشرطيتين نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى

وايّة سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة وكلا
لا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش كونها موصوفتين
في هذا المقام ايضا نحو مررت باي محسن اليك فان قيل قوله لكن يشير الى
عدم كونهما صفتين لعدم في بن لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي
رجل وامراة ايّة امراة اي رجل كامل وامراة كاملة قيل لعل الشيخ ادرجه في
الاستفهام لان اصلها صيغتين هو الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اي
رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه ويتسال عن شانه ويقال
اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى هذا
كان تشبيها بين في حق ثبوت الوجوه الاربعة وانتفاء القاسة والتعدد فيكون
التشبيه تاما يحتمل ان يكون التشبيه في حق ثبوت ما ثبت فيه دون
انتفاء ما نفي عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيئهما صفتين دون
من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون ايّة ههنا منونا
قيل هو غير منصرف وتنوينه للمشاكلة مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين
التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في قوله واما فزانة
فمنصرف وهي مصدرية اي كلمة اي الموصولة معربة وحدها اي حال
منفردا او مصدر قايم مقام الحال اي تنفرد انفرادها والجملة حال فان قيل
سائر انواع اي وايّة سوى كونهما موصوفتين ايضا معربة فلا وجه لتخصيص
كونهما موصولتين قيل انفرادها في الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات
لا مطلقا وهي معربة من بين الموصولات وحدها اي لا يشاركها من الموصولات

في الاعراب عليها وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء لنزولها منزلة
التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث فانها الاضافة الى الجملة مع انها
مبنية لان الاضافة غير حقيقية مانعة لا رافعة ووجهه قد سبق
في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ يوم ينفخ في الصور فان الاضافة
داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها
قائمة مقام التنوين مانعة فجواز البناء توفيقا بين جهتي كونها
داعية ومانعة الا اذا حذف صدر صلتها اي صلة اي فيجوز ان يبنى
على الضم اذا كانت مضافة نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا اي لننزعن من كل طائفة من طوائف الغي والفساد
الذي هو اشد على في الطغيان والغلو في الكفر فنبتدا به في ادخاله في النار
وذهب الكوفية الى انها معربة مبتدأة استفهامية لا موصولة ومن كل
شيعة متعلق النزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة تبا ويل مقول فيهم
لان الجملة الانشائية لا تقع صفة وحمله على التعليق بالاستفهام ويلزم
التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها وفيه اختصاص
التعليق بها الذي مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمل الاخفش على زيادة
من في الاثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايهم مستأنفة
وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء كان صفة اشباهها
واخواتها اعني سائر الموصولات لشبهها بالحروف في الافتقار وهذا
انما منع عن صفة اشباهه لاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلته

ازداد شبهه بالحروف ولا ازدياد افتقاره بحذف صدر صلته التي هي مبتدو عجز
له فعارض هذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا لان ما هو صفة الاشتباه يميل
اليه كل شيء بادنى سبب وفيه امر منقوض بما اذا كان هذه غير مضاف وقد
حذف صدر صلته نحو اضرب ايّا افضل اي هو افضل حيث وجد ازدياد
افتقاره بحذف صدر صلته ولم يبنى لانه لم يسمع الا منصوبًا وانما بني على الضم
لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبيّنه وهو الصلة فانها
المبيّنة للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات كما في
قبل وبعد لكن لما تمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها
ايضا جيدة وقال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلا اسمع احدا اصلا الى
مكة تقول اضرب ايهم افضل الا منصوبا و في ماذا صنعت وكذا في ماذا اكرمت
وجهان احدهما اي احد الوجهين ما الذي اي افاده معنى الذي يكون ذا
موصولا وما استفهاما ما بمعنى اي شيء الذي صنعته وجوابه اي جواب
ماذا صنعت على هذا الوجه رفع اي مرفوع او ذو رفع على انه خبر المبتدا المحذوف
فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت الذي صنعته الاكرام والوجه
الاخر اي شيء اي افادة اي شيء يكون ماذا بمنزلة اسم واحد اي شيء كانه قيل
اي شيء صنعت فيكون ما منصوب المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه
اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه نصب اي منصوب او ذو نصب على انه
مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام

الا ترى في قوله تعالى قل العفو في جواب ماذا ينفقون بالرفع والنصب فالرفع
على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي ينفقونه العفو والنصب على المفعولية
اي ينفقون العفو وعفو المال ما يفضل عن النفقة قوله واسماء الافعال بنيت لقيامها
مقام الامر او الماضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى الامر والماضي كلمة
كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى
صار او زائدة اي ما كان كائنا او بمعنى الامر او الماضي او ما بمعنى الامر او الماضي
قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان الاسماء الافعال قد يكون
بمعنى المضارع نحو اوّه بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فكيف يصح الحصر اجيب بان
اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبّر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد
نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي ان يكون في اسم
فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا وانه صار بمعنى الماضي بعارض
لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا صدق
عليه حد الفعل لانه دال على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وضعا
واجيب بانها وضعت اولا اسماء لانها في الاصل اما مصدر او ظرف او جار
ومجرور ووضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمالي
فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل
نحو الضارب امس لعدم الوضع ثاني ولم يخرج عن الاسماء فحقق الوضع الاول
فيستقيم فان قيل ثم عرفت ان هذه الكلمات اسماء الافعال قيل بالدليل وذلك
لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو صه ومه

وأف وأية وبعضها يدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار
والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد تصغير
الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا او كامامك فانه منقول عن الظرف
وكعليك فانه منقول عن الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها وبعضها
يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى اسرع
وشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه
الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصدر لان وشكان وشتان على وزن
ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوي على ضرب يضرب وهيهات على
وزن قوقاة وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فجعل
ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على التعيين وجعل الكل منقولا نحو رويد
زيدا اي امهله نظير ما يكون بمعنى الماضي والامر وهو كالازم والمنقول عنه غير
مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان
بمعنى الامر والماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه مستعملا
او لا وفي محل هذه الاسماء الافعال من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء
فيكون مع فاعلها الساد مسد الخبر جملة كقائم الزيدان وفيه نظر لان معنى الفعل
يمنع الابتدائية ولحبيب انا لا نسلم ان هذا النوع من المبتدا ينافيه معنى
الفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه كما ترى ان قائما في قولنا اقائم الزيدان
مبتدا وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثاني النصب على المصدرية
فرويدا مثال في تقدير ارود ارواد ثم حذف الفعل وضعا ورد التصغير الترخيم

الحروف الزوائد وفيه نظر لانه يستدعي تقدير الفعل قبلها ولا يكون حينئذ اسماء الافعال
والحق انه لا محل له من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه وفعال
اي مثله ما يوزن بفعال بمعنى الامر الجار والمجرور صفته فعال اي فعال
الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار والمجرور اما صفة الامر بمعنى الامر
الكائن من الثلاثي او حال من الضمير قياسي وهو خبر لقوله فعال
اي قياسي او ذو قياس ومجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسي
عند سيبويه بمعنى ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق منه فعال بمعنى الامر
كنزال الكائن بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب
بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماعي لم يات الا قرقار
وعرعار وعند المبرد مجيء فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئها
مطلقا قياسي ثم ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها
ليس منها وفعال مبتدأ مصدرا حال عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان
يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به معرفة اي علما للمعاني
كفجار علما للفجرة او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان
العدل تغيير الصيغة بدون تغيير المعنى فيكون معناه المصدر وانما
انه معرفة بدليل قولهم فجار الفجرة واما لزوم التانيث فيه فباعتبار
ان سائر الاقسام فعال مؤنثة وصفة عطف على قوله مصدرا اي صفة
مختصة بالنداء مثل يا فساق ويا خبار او غير مختصة به مثل حمار للشمس
وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال اي فعال مصدرا او صفة

مبني كما انما بني فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لمشابهته لها اي لمشابهة فعال
التي هي مصدر معرفة او صفة لفعال التي بمعنى الامر عدلا وزنة تمييز ان
اي المشابهة عدله وزنته لعدل فعال بمعنى الامر وزنته او حالان اي
حال كونه متعدلا وصاحب زنته فعال بمعنى كما ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر فكذا فعال مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة وصفة
معدول عن فاعلة وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة علما وقوله مؤنثا
صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام
في قوله للاعيان للجنس فيبطل معنى الجمعية اي علما للعين المؤنث المعنوي
فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين ولا يصح التقييد
وفيه احتراز عما اذا كان علما للعين كحضار والواو في قوله وعلما داخلة
على قوله مبني للعطف على قوله مبني السابق الواقع خبرا للمبتدا وهو قوله
فعال ولا يجوز ان يكون علما حالا عن فعال المقدر بواسطة العطف لانه
ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب
في تميم بجعلهما في معنى خبر واحد اي مختلف فيه حال كونه علما للاعيان
وان تعلق بكل من قوله مبني في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين
على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال
بهذا الحال كقطام وغلاب مبني في الحجاز لما مر في مجاز وفساق اي
لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب في تميم اي في استعمال
بني تميم لجميعه اي في استعمالهم معربا على الحلول لان العدل التقديري.

ولا يؤثر في البناء لضعفه الا ما كان في آخره راء اسم كان وقوله في آخره خبره والجملة صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوزن لفعال فيكون عاما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه في اعرابه بين اهل الحجاز وجميع بني تميم ق في بعض النسخ الا ما كان آخره راء بدون كان فانه مبني باتفاق بني تميم لانه لم يعرف الا مبنيا ولعل ذلك ثقل الراء التي هي من حروف التكرير فوجب التخفيف بالامالة وهي لا يحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم لكوكب وطمار اسم للمكان المرتفع وكرار اسم لخرزة فتخر بها النساء ازواجهن ومنها اي ومن المبنيات الاصوات وهي ليس باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء المبنية للاجراء بها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمرو وعدد عدد وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الافعال لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير او تشبيه لغيره كالتشبيه لصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت اناخة البعير وغاق صوت الغراب كل لفظ حكي به صوت والذي المراد به حكي به الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت لاشتماله القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما نبه به انسان بصوت غيره من بهيمة او طاير او غيرهما اي لفظ صوت به مثل صوت بهيمة او طاير او غيرهما اي

لفظ صوت به مثل صوت بهيمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصيادين
عند الصيد لئلا ينفر الصيد التصويت والتصويت بمعنى واحد يقال صوت
الشيء يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان تصويتا او صوت الجار
والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اي كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم اي
لزجرها او دعاءها او نخسها او تحثها او غير ذلك مثل عدس زجر للبهائم
ونش دعاء للغنم وهج خشوا للكلب اي طرده وسع حيث للابل والغرض من
هذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك لاجراء الله
تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر هنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوي صوت المتعجب يقال وي ما اغفله
اي تعجبت من كمال غفلته قال الله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون اي ما اشبه
الحال بان الكافرين لا ينالون الفلاح وكاه صوت المتوجع يقال اه اي اتوجع
ونحو ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين
القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء كان ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت للانسان من غير
تعلق بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف اي او صوت به للبهائم
او غيرها فلا يخرج ما صوت به لتعجب كوي او لوجع كاه والحذف بقرينة
ان هذا القسم اولى الاقسام فالاول اي ما حكي به صوت كغاق حكاية
صوت الغراب بان صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني اي ما صوت
للبهائم كنخ مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعير المركبات

اللام للعهد اي المركبات المذكورة من قبل اي في حصر الاسماء المبنية وفي
حمل كل اسم على المركبات نوع تسامح اي المركب كل اسم في كلمتين وانما قال
من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثاني الجزئين
فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من مهملين نحو جستق مستق علما لان
المهمل ليس بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج سيبويه لان
ثاني الجزئين صوت لا اسم وفيه نظر لانه حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل
انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه كلا بالوضع بل هو قسم رابع فيخرج
من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من
لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجستق مستق علما ويمكن ان يراد
بالكلمتين اللفظين على طريق ذكر الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال
ان كلامنا في المركب بسبب بنائه التركيب وسيبويه ليس كذلك فكان خارجا
عن البحث فلا احتجنا الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة
صفة كلمتان اي ليس بين تينك الكلمتين نسبة لا نسبة اسنادية ولا
نسبة اضافية ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فيخرج مثل تابط
شرا وعبد الله ويزيد والنجم اعلاما فان قيل تابط شرا مبني فكيف يحترز
عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك
فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرف بنيا اي بني الجزآن على الفتح الاول
لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس محل الاعراب والثاني لكونه
متضمنا للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وقصد

التمزج الاسمين وتركيبهما وحادي عشر بفتح الياء البناء صدر الاعداد المركبة
على الفتح كخمسة عشر وهو الافصح وجاز سكون الياء تخفيفا وكذا الحكم في ياء
ثماني عشر على ما ياتي واخواتها اي اخوات حادي عشر الي تاسع عشر ولقايل
ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن
الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادي
وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان احد عشر بمعنى احد وعشر اذا اريد بيان
حاله ومرتبته في التعداد عين المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد
من احد عشر بمعنى واحد من واحد وعشر بتغير الجزء الاول وهو الواحد
الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب
من الواحد بدليل مثلثه اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقدمت
الحاء على الف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما في الداعي وفي الثاني عشر
الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم معنى الواحد والعطف بعد التغير اكلا اعراب
والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
او يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال التعدد يحمل على الذي
لبيان المتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثني عشر
ليس من اخوات حادي عشر اي بني الجزآن الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه
الجزآن بل يبنى الثاني ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون
كان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي حكم المضاف والاعراب الثاني

اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعراب الجزء الثانى حرفا اعرابه الجزء الثانى
لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصّرف لوجود السّببين اى العلمية
والتركيب كبعلبك ويبنى الجزء الاول على الفتح فى الاصح اى فى اصح الوجوه
لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب
الجزء الاول مضافا الى الثانى مع امتناع الثانى عن الصرف لوجود السّببين
وقيل مع انضر لغنز الكنايات اى بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليس مبنية
نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس
فانه معربات الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسّرًا فى كلام
متكلم اما لجعله مبهما على المخاطب او نسيانه هذا لحاصل ما ذكر المصنف فى شرحه
وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معبر بهما عن شيء
وقع مفسّرًا فى كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات فى المتن واكتفى بذكر
الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها
ومن جزئياتها كم وكذا للعدد صفة كذا اى وكذا الكائن للعدد او صفة
كم وكذا اى كم وكذا الكائنان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما وكيت وذيت
للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بينى وبين فلان
كيت او ذيت وذيت كناية عمّاجرى بينك وبينه من الحديث والقصة
واصلهما كيّت وذيّت بالتشديد فخففتا وانما بنت الكنايات لتركيب
كذا عن مبنيين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام

وحمل الخبرية على رب التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على
الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل كيت وذيت على الحمل المكني عنها
بها وهي تشبه مبني الاصل على ما عرف فكم الاستفهامية اي الدالة على
الاستفهام مميزها اي مميز الاستفهامية منصوب على التمييز مفرد نحو
كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتداء ومميزها مبتداء ثان ومنصوب
خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول والخبرية اي مميز كم الخبرية
بحذف المضاف والا لم يصح الحمل مجرور على الاضافة مفرد مرة ومجموع اخرى
نحو كم رجلا ورجال عندي وانما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا
ومميز الخبرية مفردا او مجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين
عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز وثانيهما
المميز المنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطي الاستفهامية
حكم العدد والمميز بالمنصوب فنصب تمييزها واعطي الخبرية حكم العدد المضاف
الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف
وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى
الواحد وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما يفرق بينهما بالعكس
لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت على العدد المتوسط بين
القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل
وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا
يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوساطها ولانه

كثير والخبرية لما حملت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجر بعدها
اليق واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين مميزها بشيء
فان فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة
مع الفصل تقول كم في الدار رجلا فان قيل قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير
فما وجه الجمع بين كون خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر
والانشاء ظاهر قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت
اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال لم كذبت
ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال لم كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال
ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا كثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم
فاختلف جهتا الخبر والانشاء ولا تنافي مع اختلاف الجهة وتدخل كلمة
من البيانية فيهما اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى
وكم من قرية واذا كان الفصل بينهما وبين مميزهما بفعل متعد وجب
دخولها لئلا يلتبس مميزهما بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا
من قرية وكم اتيناهم من اية بينة ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية
صدر الكلام اي لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا يقعان فاعلين ومضافين
لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما يستحقان الصدر لان الاستفهامية
يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رب
يتضمن الانشاء في التقليل او الحمل على الاستفهامية وكلاهما الضمير عايد الى
كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما كان اوفق لتانيث

الاستفهامية والخبرية وقيل يمكن ان يعود الضمير اليهما بتاويل التذكير اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما الاستفهامية
وكم الخبرية يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا اي يقع مرفوعًا محلا وكذا منصوبًا
ومجرورًا فشرع في تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال
فكل ما بعده الفاء للتفسير فكلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان
ما الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء
دون الافراد وحينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة
والضمير في بعده عايد الى ما اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية وقع
بعده فعل غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بسبب تعلق ضميره او
متعلقه كان منصوبًا ضمير كان العائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبًا
خبره والجملة خبر المبتدا وهو كل ما بعد هو انما كان منصوبًا لتوجه الفعل
اليه وعمله فيه معمولًا على حسبه اي حسب العامل وذاته اي على حسب ما يقتضيه
العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان كم منصوبًا على ذلك نحو كم رجلا
لقيت وكم غلام اشتريت وان اقتضى ظرفا كان منصوبًا على ذلك نحو كم يوما
سرت وكم يوم صمت وان اقتضى مصدرا كان منصوبًا على ذلك نحو كم ضربا
ضربت وكم قصد قصدت وان اقتضى خبرا كان منصوبًا على ذلك نحو كم
رجلا كان من جاءك وكم رجل كان من احضرني وفي قوله غير مشتغل
عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم بسبب تعلق ضميره او متعلقه لا يمنع
انتصابه على شريطة التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه انه لا شك في

جاز نصب كم في نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت ضربته وكذا في نحو كم رجلا او رجل ضربت غلامه لان الناصب
في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر موخرا فلا فائدة
في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا
القيد لانتصابه على سبيل الوجوب والنصب في نحو كم رجلا او رجل ضربته
جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن الحذف فيراد بقوله
منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع
يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه
فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب
فيدخل في قوله والا فمرفوع نحو كم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك
فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا ضربته لان
التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما ذكر ان الناصب في صورة شريطة التفسير
اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر موخرا فعلى هذا يراد بقوله منصوبا
وبقوله والا فمرفوع الوجوب في كلا الوجهين على معنى وان لم يكن كذلك
لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع للوجوب او يقال انما قيد به احترازا عن نحو
كم رجلا او رجل ضربته اذا جعل كم مبتدا ولا يقدر فعل غير مشتغل عنه
وكل ما قبله موصوفة لا موصولة لما مر اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية
قبله حرف جر او مضاف فمجرور للاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار

اللفظي والتقديري نحو بكم درهمًا اشتريت العبد وبكم رجل مررت وغلام
كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل
عليه الجار والمضاف لا يكون داخلا في الصدر قلنا اذا دخل الجار او المضاف
عليه انتقل الصدارة منهما الى الجار والمضاف لمكان الاتحاد والجزئية
بين الجار والمجرور والمضاف اليه والا فمرفوع اي وان لم يكن بعده
فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبله جار او مضاف فهو
لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار
او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدا او خبرا فان قيل
يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه بل مشتغل
بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب
مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية
اخرى كما في كم رجلا او كم رجلا ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في
مثل ذلك اولى لسلامته عن الحذف وقوله فمرفوع خبر مبتدا محذوف
اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن كم الاستفهامي والخبري ظرفا نحو كم
رجل زيد وقايم لصدق حد المبتدا عليه وخبرا ان كان كم الاستفهامي
والخبري ظرفا نحو كم يوما سيرك وكم يوما سيري لصدق حد الخبر عليه
ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان ظرفا فظرف والا فلا او قيل في الكلام
حذف مضاف اي مبتدا ان لم يكن مميز كم الاستفهامي والخبري
ظرفا وخبرا ان كان مميزها ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض

بنحو كم يوم او كم يوما مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف
المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف فلغو او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا
وليس ما بعده مما يصلح للابتداء فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن
ما بعده صالح للابتداء فيتعين للابتداء وفيه نظر لانه على هذا ينتقض
بمثل كم رجلا او رجلا غلمانك فان ما بعده صالح للابتداء وليس بمبتدأ
بل هو خبر وكم مبتدأ واجيب بان ما بعده وان صلح لغيره لكن كم متعين
للابتداء اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين للابتداء اصطلاحا
على ما عرف في ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل كم في محل الاعراب اسماء
الاستفهام والشرط نحو من وما واي ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل
عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما صنعت ومن
تضرب اضرب وما تصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فمحلها
الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب
اضرب وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبلها جار او مضاف
فمحل اسماء الاستفهام الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى
الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين قيامك ومحل اسماء الشرط على
الابتداء فقط نحو من تاتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها
الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وبهذا علم ان التشبيه في اسماء
الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي مثل

عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري ثلثة اوجه البيت
للفرزدق يهجو جريرا اي جاء في تمييز كم الذي احتمل الاستفهام او الخبر
واحتمل كم الاستفهام او الخبر حذف المميز ثلثة اوجه النصب على ان كم
استفهامية والجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدا
ولك ظرف مستقر صفة لقوله عمة وقد حلبت على عشاري خبره والرفع
على ان عمة مبتدا ولك ظرف مستقر صفة لها فكون المبتدا نكرة مخصصة
بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت على عشاري خبرها وعلى الوجه يكون
كم استفهاما او خبرا وقع مصدرا ان كان المميز المحذوف او ظرفا
ان كان المميز المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تمييزا ليس باعتبار
الوجوه الثلثة بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت خالة وفدعاء
وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة
عطفا عليها وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة والاولى ان يكون
صفة عمة وخالة بتاويل كل واحد منهما لكن جرها في صورة النصب
لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدا وحينئذ يكون قد حلبت
صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضمير لك والفدعاء المرأة التي اعوجت
رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع عشراء على وزن
علماء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته
الحالبة عشارة وكم الاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها عن علمه

والحاج الى الاستفهام متضمن التقرير وحمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا الدعاء وصح الكلام بحيث يتوهم
الخصم عند الاستفهام عنه وتمكين جميع ما التحقير او التكثير او التفخيم وفي
ذكر الملام في ذلك تخصيص الشفاعة ببيان اختصاص مثل هذه النعمة والحالة
والجملة الندائية اعني يا حي معترضة متضمنة لايقاظهم بسماع ما ذكروا
الشيخ بوجها المنتسبة اليه وفي قوله قد عاد ذم لها بسوء الخلقة او صورتها
كذلك بكثرة حلب عشاره وانما ذكر الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ
في الذم من خدمة الاناثي وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة
طويلة لان العشار يتاذى من الحلب ولا يطيع الا من الفته واعتادت
حلابه فبقي لسعيها العشار على استدامة هذا الفعل منها والغير المشار بها
واستعمال على يدل على حلبها عشاره مع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتها
وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف ان يحلب
امثالها عشاره وقد يحذف مميزها عند قيام قرينة في مثل كم مالك
مثال حذف مميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالك وكم ضربت مثال
حذف مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت الظرف ويستعرف وجوبا ومنها
منها اي من الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة
عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه وهو مقصود
منوي اما اذا حذف نسيا اعرب المضاف مع التنوين عن رب بعد كان
خبرا من قبل اي رب متاخر كالشيء من متقدم كقبل وبعد فقوله

جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا تحت وفوق وأمام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل وعل بمعنى من فوق
تقول اتيته من عل بضم اللام اي من فوق وكذا تقول ابدأ بهذا اول بضم
اللام اي اوّل فعلك اي قبل فعلك واذا حذف المضاف اليه نسيًا قلت
جئتك من علٍ بالجر والتنوين وابدأ اولًا بالنصب والتنوين اي اول فعلك
اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة غايات لانها غاية الكلام في النطق
كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات في النطق
بها ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الاضافة
ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على
تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها
قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ واذا فنادر ومبنى المضاف
اليه داعيا اليه لذلك المانع واختير الضم بجبر النقصان حيث تمكن فيه
نقصان بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات
واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم لا غير وليس غير وحسب وان لم تكن ظروفا اي الظرف التي
بعد لا وليس وكذا لفظ حسب لابهام غير لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال
في حسب تقول جاءني زيد لا غير او ليس غير او فحسب وفيها اي من الظروف
المبنية حيث وانما بني حيث لملزومه اضافتها الى الجملة وهي تناسب
مبني الاصل ولا تضاف الا الى الجملة مستثنى مفرغ اي لا تضاف حيث الى شيء

الا الي جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجه بين معناها كاحتياج الموصول
الي ما يتم به لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس
زيد وحيث زيد جالس اي مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا
لانه قد جاء اضافتها الي مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضئ
كالشهاب ساطعا ومنها اي من الظروف المبنية اذا للمستقبل اي للزمان
المستقبل الجار والمجرور اما صفة اي اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتدا
محذوف والجملة معترضة اي وهي للمستقبل نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت
على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد وقد استعمل في الماضي
نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس
وله نظائر كثيرة وفيها اي في اذا معنى الشرط ولذلك اي ولاستعمال اذا
في الشرط اختير بعدها اي بعد اذا الفعل فعل ما ض مجهول من الاختيار
اي ولذلك قيل باولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان
غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد
اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذا للمفاجاة اي لوجود الشيء فجاءة
اي بغتة يعني يكايك المفاجاة والفجاء مصدر مهموز اللام من باب
المفاعلة معناه كبي وانا كاه كرفتن والفجاءه بالمد ناكاه رسيدن من
باب فتح وسمع فيلزم المبتدا بعدها اي بعد اذا للمفاجاة في الاستعمال
نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اي من الظروف المبنية اذ للماضي
الجار والمجرور اما صفة اذا او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة اي

الكائنة للماضي او وهي كائنة للماضي اي للزمان الماضي نحو جئت اذ قام زيد
واذا دخلت على المستقبل جعلته بمعنى الماضي نحو جئت اذ يقوم زيد اي قام
وقد يقع بعدها اي بعد اذ الجملتان اي الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد
واذ زيد قايم لان اذ للزمان الماضي والماضي مستقر ثابت والمستقر والثابت
من صفات الاسم فتناسب الاسمية لبنائها والفعل لكونها بمعنى الماضي
فحسنت اضافتها اليهما ومنها اي من الظروف المبنية اين وانى للمكان
صفتان او خبر مبتدا اي الكائنان للمكان او هما كائنان استفهاما
وشرطا انتصاب استفهاما اما على التمييز اي من حيث الاستفهام اي
للاستفهام عن المكان او حال اي حال كون المكان ذا استفهام
او ظرف اي وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام او
الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى يكون لي ولد وانى تذهب اذهب
ويجي انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم
ولا يجي بمعنى كيف الا بعده فعل كذا في الرضي واذا جوزي بها كانت بمعنى
اين لا غير ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج وانما بنى لتضمن حرف الشرط والاستفهام وايان للزمان
الجار والمجرور صفة ايان اي ايان الكائنة للزمان او خبر مبتدا محذوف
اي هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجاز
المجازاة به بعض المتاخرين وهو غير مسموع من العرب انتصاب استفهاما
على التمييز اي ايان للزمان من حيث الاستفهام اي الاستفهام عن الزمان

او ظرف اي وقت استفهام او حال اي حال كون الزمان ذا استفهام مختص
بالامور العظام كقوله تعالى يسالونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم
الدين وايان يوم القيمة وانما بني لتضمن حرف الاستفهام ثم قيل اصله اي
اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل
اصله اي ان فخفف الهمزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان
الان غير مستعمل بلا لام بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس
للتعريف ولهذا بني لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام
لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد في اين تشديد والف فهو بزنة فعال وفيه
نظر لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه
يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير
معانيها بعد تغير الفاظها وكيف للحال اي للكاينة للحال او وهي كاينة
للحال استفهاما اي وقت استفهام او حال كون الحال ذات استفهام
ولنا عد كيف من الظروف بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه
فهو اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان
ظرفا لابدل منها الظروف نحو متى جيت ايوم الجمعة ام يوم السبت والاخفش
يقول معناه كيف انت او في حال الصحة او في حال السقم بابدال الظروف
او يقال القاعدة في الظروف لانه بمعنى على اي حال فاذا قلت كيف زيد معناه
على اي حال هو من الصحة او السقم او غيره والحال والظرف متقاربان وانما
بني لتضمن حرف الاستفهام ومذ ومنذ اي ومنها مذ ومنذ وانما قدم مذ

مع كونه فرعًا لمنذ لان مذ مقصور منه لكونه اخف من منذ ولغايتنا لتضمن معنى
الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة
وللشبه بالغايات في القطع عن الاضافة المنوية لانهما لم يجيئا الا مبنية
لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات وللحمل على مذ
ومنذ الحرفين وقوله بمعنى اول المدة اما صفة اي مذ ومنذ الكائنان
بمعنى اول المدة او خبر مبتدا محذوف اي وهما كائنان بمعنى اول
المدة يعني انهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
اي يقترن بهما او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة خبرا عنهما لا المثنى
ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع اي اول مدة عدم
رويتي يوم الجمعة اما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين
او اشياء واما المعرفة فلان الوقت المجهول لا يكون لابتداء كل امر معلوم لان
كل واحد يعلم ان انتفاء رويته كان من وقت ما لا محالة فلا فائدة في
ذكره فلا بد من تعيين والمعرفة هو الاصل في التعيين فلا يجوز العدول
عنها الى النكرة المخصصة وقيل المثنى نحو ما رايته مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما وكذا المنكر المخصص نحو ما رايته مذ يوم لقيتني لحصول التعين
وهو المقصود وثانيهما بمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بالعدد
معرفة كانت او نكرة اي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد اي
المدة التي قصدت هي مع عدد فالباء بمعنى مع حتى لو كان المقصود
ان جميع المدة انتفت فيها الروية يومان قيل ما رايته مذ يومان اي جميع

مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة لابد من ذكر
المدة مع عدم تعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل ان يقول ان المقصود بيان
جميع المدة وذا لا يستلزم للعدد لصحة ما رايته مذ يومنا هذا او شهرنا هذا
واجيب بان المراد عدها لا فرادا وعدها لاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك
فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر او الفعل او ان المنفلة بعدهما نحو ما فرحت
مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ انك ذاهب فيقدر زمان
مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك يعني اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك
ذاهب مذ زمان كانك ذاهب يعني مذ زمان ذهابك وفي ما فرحت
مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور
فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها
في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او ادرجها في ذكر الفعل لارادته
الفعل مجردا او مع ان المصدرية وهما اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدا خبره
ما بعده وصح وقوعهما مبتدائين لتاويلهما بالمعرفة اي بالامد لكونهما
بمعنى اول المدة او جميعها خلافا للزجاج فانه يجعل ما بعدهما مبتدا وهما
خبران مقدمان اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما
نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة متخصصة بتقديم الحكم والجواب ما ذكرنا
من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اي يخالف هذا القول
خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي من الحروف

المبنية لدي ولَدُنْ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرهما
وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون
ولَدِنْ بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ضم ولُدْنِ بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال واصل اللغات لَدُنْ بفتح اللام وضم
وسكون النون كما ان عضد بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته فاسكن
العين بلا نقل ضمته الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا او كسرا او حركت
نون كسرا او حذفت النون او اسكن العين بنقل ضمته الى الفاء فحركت النون
من اصل اللغات بلا اسكان فانهم وفي بعض النسخ وقع هذه اللغات
مترتبا اخر وهو هكذا لَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَدْ بفتح اللام وسكون
الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون
النون ولَدِنْ بفتح اللام وكسر الدال وسكون ولُدْنِ بضم اللام وسكون
والدال وكسر النون ولَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ثم غير بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها
بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا او كسرا للساكنين بعد اسكانها بغير
نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا
نقل فتامل ثم اعلم ان لدي بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال
بني لدن واخواته سوى لدي لشبهها بالحروف وهي من في لزوم معنى ابتداء
الغاية لانه بمعنى من عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدي بمعنى

عند بغير معنى الابتداء عليه لم رد اللباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى
لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها بمعنى من قرب عندي وحمل لدى التي
بمعنى عند عليها لم رد اللباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبنى عند انهما
من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى بالحمل على الموضوع
وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع اللغات وضع الحرف
مبني على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بني بناؤه على وضعه وضع الحروف لزم الدور
واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه
وضع الحرف مبني على بنائه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن وهو
الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند تستعمل
بالحضرة حقيقة او حكما فتقول عندي مال سواء كان المال حاضرا قريبا
عندك او بعيد عندك لكنه في حرزك وتحفظك فكانه حاضر قريب عندك
بخلاف لدى فانه يستعمل بالحضرة الحقيقية فلا تقول لدى مال الا ان يكون
حاضرا قريبا عندك ومنها اي من الظروف المبنية قط بفتح القاف وضم
الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُطّ بضم القاف والطاء المشددة
المضمومة وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة لو قُطَّ بضم القاف وفتح
التاء المشددة وقُطُ بضم القاف وضم الطاء المخففة وقط بضم القاف
والطاء المخففة المضمومة وهي للماضي المنفي عموما فمعنى ما رايته قط ما رايته
في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول
الشاعر جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وقد يستعمل في الاثبات نحو

كنت اراه قط اي دائما في الماضي ان كان صفة الزمان اي الزمان الماضي فاسناد
المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي الزمان الماضي الذي نفي شيء
فيه اي نفي وقوع شيء فيه وان كان صفة للعامل اي للعامل الماضي اي عامله
ماض منفي نحو ما رايته قط فالاسناد المنفي اليه ظاهر وكذا الكلام في قوله
وعوض للمستقبل المنفي اي للزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه او للامر المستقبل
المنفي اي عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما نحو لا اراك عوض اي لا اراك
في جميع الازمنة المستقبلة بني عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف
في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين
بدليل استعماله كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بني على الضم
كقبل وبعد لا العائض الباقي على وجه الارض اي وقت بقاء الباقين وبناء قط
لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال وعوض
وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه الالف والنشر لكان احسن
لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرار لفظ المنفي لكنه لما كان
مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل عنه الى التكرار والظروف
المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم
ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ اذ المعنى
يوم اذا كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية
من حيث هي هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا

ولا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة
ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن اكتساؤها الاعراب لقيامها مقام
المفرد لم تخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي
والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت
برجل مجرور المحل فهذه الجملة لا مجرور الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية
ولم تخرج عن شبهها بمبني الاصل لانها تشبه مبني الاصل في عدم وقوعها
فاعلة ومفعولة ومضافا اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من
المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضاف
الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح لخفته ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف
انما يكون في المضافة الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت وزمان
اما الظروف المضافة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث ولما كان بناؤها واجبا
على ما عرف وكذلك اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل
وغير مع ما اي مقرونا مع ما وان وان يعني اذا اضيف مثل وغير الى ما
او الى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناؤهما على الفتح مثل الظروف
المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال جمع وقل وهو شجر المقل
وهو شجر معروف وفي ظاهر الكلام قلب اي في اوقال ذات غصون وانما
قلب لضرورة الشعر والحمامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمري
ونحوهما وكقولك لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم بني مثل في المثال الاول

لاضافته الى ما الكرم وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال
الثالث لاضافته الى انك قايم وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبههما
بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناؤهما
في بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما مشابهين
للظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني وبين احكام قسميه شرع
في تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين فقال المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة شيء اي لشيء متلبس بعينه
اي لشيء معين والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل
لمعهود خارجي وانا وانت وهو او جنسيا معينا كاسامة فانه علم الجنس كالاسد
وكالاسد محلى بلام الجنس او جملة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف
بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات
والمبهمات لانهما ما وضع لشيء معين لانهم كليات الوضع لان مثلا موضوع
لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضع للاشارة الى كل شيء قيل
معناه ما وضع للوقوع على معين في التركيب اي في الاستعمال فتدخل المضمرات
والمبهمات لكونهما وان كانت كليات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال
فان انا في التركيب لا يستعمل الا لمتكلم معين وانت لا يستعمل الا لمخاطب
معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء
معين بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة
كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد عنه وجه لك ودس لك

فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب ورأسه لان
وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض توحد وجه المخاطب
ورأسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا بلام العهد الذهني فانه معرفة
مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج
ولهذا يوصف بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم يسبني لما مر ان المراد بشيء
معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجيا او حقيقة
معينة كاسامة وكالاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف
بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان
المفرد غير معين اذ هي المعهودة بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال
انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن
خارجا عن الحد وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام
المعرفة من وقوعه مبتدأ وذا حال او وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو
ذلك وذلك ان المعرف بلام العهد الذهني موضوع لشيء معين لان
وضعه باعتبار وضع اللام الجنس للماهية المعينة ووقوعه على فرد غير
معين لعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول في ماهية
السوق من حيث هي هي ممتنع يؤيده ما ذكره في الهروي وغيره ان الفرق
بين النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف بلام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية
مستفادة من القرينة كالدخول مثلا وهي اي المعرفة او المعارف ستة

بالاستقراء المضمرات نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والمبهمات
اي الموصولات واسماء الاشارة نحو هذا والذي وانما سميا مبهمين
لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب عند
النطق لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير
الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغايب مبهم لان ما يعود اليه
مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام للعهدية
كذا في الرضي وما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل
والغلام مع الالف وانما قال وما عرف باللام ولم يقل وما ادخل اللام
لئلا يدخل ما ادخل الزايدة لتحسين النظم وبالنداء نحو يا رجل لقصد
المعين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعرف بالنداء
نظر لرجوعه الى المعرف باللام اذ الاصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون
والظاهر يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في
امسفر لان الميم بدل من اللام فلا يبعد ما دخلته في قسم الاخر من المعارف
والمضاف الى احدها اي احد الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق [illegible]
مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او مفعول له بحذف مضاف
اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى ومفعول فيه
لقوله والمضاف بحذف مضاف اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن
المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها من مراتب التعريف عند

سيبويه وجمهور النحاة واشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة العلم ما وضع
لشيء بعينه صفة شيء اي شيء متلبس بعينه اي بشيء معين وانما خص العلم
بذكر التعريف من بين ساير المعارف لان المضمرات والمبهمات والمضاف يعرف
تعريفها انها قبل ذكر المعرف باللام مستغن عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر
التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشيء
بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد او جنسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون
عينا كزيد او معنى كفجار وجناب انسانا كما مر او غير انسان وذلك مما يتخذ
ويؤلف كاعوج علم فرس لبني هلال اوّلا كاسامة علم الجنس للاسد غير متناول
غيره انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول
فان قيل يدخل في هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشيء معين
غير متناول غيره في تركيب واحد قيل معناه غير متناول غيره في شيء من التراكيب
فيخرج المضمرات والمبهمات والمعرفات باللام والمضافات لتناولها وضعا
اخرى في تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجنس مثل اسامة حيث يقع على افراد غير
معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناول غيرها وان كان
ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان يكون
الرجعى والذكرى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة معينة مثل اسامة
وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف نحو زيد الذي سمي
به رجلا ثم سمي به رجل آخر لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره ايضا
لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول

غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان

منقولا كفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره

اسما نحو زيد ولقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لمعين كزيد او معنى

حدثا كسبحان علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به نحو فلان الذي

مؤنثه فعلى او مرادا محض لفظ كسعيد كوزن او محض عدد كستة ضعف ثلاثة

وانما قال غير متناول غيره متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج

لفظ الله لانه لا يشبهه شيء حتى يحكم بانه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري

ان يقول في جوابه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك

الباري ليس بموجود فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه

وللمصنف ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي

قول اشبهه موجبة فيوجب ثبوت التشبيه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع

ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب

ثبوته في الوقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه

اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما اشبهه وعدم

ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها

اي اعرف المعارف اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب

نحو انت لا ستهالة الاشتباه في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب

اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى

اذ المجرمون الاية ثم المضمر للغايب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول

والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها معنى يتعين بحسب المضاف اليه
وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق
ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط والنكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيما الوضع المعين
بوضع جزئي او كلي نحو رجل وفرس فيه احتراز عن المعرفة ولا يرد وجه
لك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لان ذلك موضوع لشيء
لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض توحد وجه المخاطب وراسه
ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لان
وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين
بعارض كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي
ممتنع فلا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد معين وليس بنكرة لانها لم توضع
لفرد غير معين بل الماهية معينة وانما تقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود
لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار
وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالته على
الكمية وعدم الكمية اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره
واقتصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل واحد مما سواه من القسم الاخر
لما للاختصار او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلازم
اكثرها التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بمبحث
التذكير والتانيث ايضا ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد

وهو المعز دای اسماء العدد اسماء وضعت لیدل علی مقدار افراد الاشیاء ای علی
مقدار المعدودات خرج بقید الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الکمیة لکنه
یفهم باعتبار سیاق الاثبات لان النکرة فی سیاق الاثبات لان النکرة
فی سیاق الاثبات تخص لا بالوضع وکذا خرج رجلان لانه لم یقصد فیه هذا
القدر بل الکمیة مع الذات وهذا الجواب یتاتی فی رجل ایضا وبهذا اندفع
ما قال صاحب الوشی انه یدخل فی هذا الحد رجل ورجلان لانهما وضعا الکمیة
الشیء وان کانا وضعا مع ذلک لماهیة ذلک الشیء ایضا الی هذا عبارته
لا یقال انهما یخرجان بقوله احاد الاشیاء لانا نقول انهما لو خرج بهذا القید
لخرج واحد واثنان به ایضا وهم لم یخرجا به علی ما ینص هضا فلا کل ما ذکرنا
فافهم وخرج بقید الکمیة الجمع لان کمیة الشیء عدده المعین فکانه قال
اسم العدد ما وضع للعدد المعین فخرج الجمع لانه وضع لعدد غیر معین
وفیه نظر لان الکمیة هی الصفة المنسوبة الی کم ای الصفة التی یستفهم
بکم وهی العدد الخاص فلا یلزم منه التعیین وانما یلزم التعیین فی الجواب
فافهم ولا خرج بهذا القید ما لم یوضع للکمیة وخرج بقید احاد الاشیاء
ما وضع لکمیة المسافة دون الاحاد کالفرسخ والمیل وکذا خرج به
والسطح والجسم التعلیمی لانها لم توضع لبیان کمیة احاد الاشیاء فالخط فی
اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم
التعلیمی ما له طول وعرض وعمق وقیل یخرج بهذا القید الذراع وفیه نظر
لان الذراع وضع لما وضع لکمیة ما یذرع به وهی الخشبة المقدرة ولم یوضع لکمیة

ما يندرج به فيخرج بقوله ما وضع للكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يندرج لكن لا يعني انه وضع لكمية الحقيقية
المقدرة لانه وضع لحقيقة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية
فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء
لفظا الواحد والاثنان ولا خلاف عند النحاة في انهما من اسماء العدد
لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول
الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف
قيل انهما يدلان على الاحاد بالدفعات وان لم يدلا عليه دفعة واحدة وقيل
ان قوله احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل الجمع يقتضي
انقسام الاحاد الى الاحاد فكيف المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء
من المعدودات فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار
المعدودات فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم
بهما كذا في الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع للكمية لكان اولى
لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا يدلان
على كمية احاد الاشياء فقوله احاد الاشياء ما نفع الا ما مر وفيه نظر لانه
حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا يدخل
الذراع على ما بينا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد ثلث
جماعات وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قيل لا نسلم ذلك
بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا اصولها اي اصول الاسماء

العدد اثنتا عشرة كلمة فقوله اصولها مبتدأ وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره
والجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي
فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ
التي يرجع اليها سائر اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ
متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى
الجمع او بعطف كخمسة وعشرين وكاحد ومائة وكذا احد عشر واخواته لان
اصلها العطف او باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا في الرضي وارتفاع
قوله واحد على انه خبر مبتدأ محذوف اي احدها واحد او على انه بدل بعض
من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير
واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي فلا ضير في
تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا لحصول العلم
كما في قولهم البر الكر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله
الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون
مبتداه دبر فيلزم ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغاية قيل معنا
واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها فيما قبلها وقوله ومائة
عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة تقول على صيغة المخاطب دون الغائب
والغائبة اي تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان
للمذكر وواحدة اثنتان وثنتان للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وهذه الاعداد وما بعدها موافقة لانها

مذكورة على طريق التعداد ثلثة الى عشرة للمذكر ثلث الى عشر للمؤنث وهو جار
على الاصل والقياس بالحاق التاء في المذكر للتأنيث بالجماعة لان مدلول الثلثة
وما فوقها جماعة فبالحري ان يأول بالجماعة ليطابق اللفظ معناه ولم يترك في المؤنث
للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تأنيثه اولا وكلمة
الى في كلا الموضعين اسقاطية بمعناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد
عليها الى عشر او واصلة لا ابتدائية ولا اسقاطية اي من ضمهما الى عشرة والى
عشر وقولنا ثلثة مفعول مطلق لقوله تقول ولما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع
في العدد المركب فقال احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث
وهما جاريان على الاصل والقياس بتذكير الجزئين وتأنيثهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد
عليها الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة للمؤنث يعني
باسقاط التاء من العشرة واثباتها في السابق في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اي
تأنيث الجزء الاول وتذكير الثاني في المؤنث وعكس ذلك في المذكر برجوع العشرة
بعد التركيب الى الاصل دون السابق تعليل الخلاف للاصل في السابق بالتشبث بطلب التخفيف
من الزيادة وكلما زاد على العقد فهو بتق حتى يبلغ العقد الثاني وتميم بكسر الشين
اي شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث فقوله وتميم مبتدأ وقوله بكسر الشين
خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالي
اربع حركات في ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول
والبواقي فتحات العشرة لان للفظين بالتركيب والامتزاج صار بمنزلة لفظ
واحد والحجاز تسكنها تحرزا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه

تميم ضعيف لانه عدول من الفتح الذي هو الاخف الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا
الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلا اختلاف وعشرون واخواتها
اي اخوات عشرون الى نظائرهما واشباههما فيهما اي في المذكر والمؤنث وضعا
وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل فقوله عشرون مقولات
تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء على نحو
رايت هندات عطفا على قوله عشرون فيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو
مبتدا محذوف الخبر اي واخواتها مثلها والجملة معترضة ولو جعل عشرون
مبتدا واخواتها عطفا عليه وفيهما خبره لانقطع سلسلة التعداد فيشكل
قوله احد وعشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من حمل هذه الاعداد مقول
تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعني اذا زاد على عشرين تقول في المذكر
احد وعشرون و في المؤنث احدى وعشرون ثم تقول بالعطف باللفظ
المتقدم اي بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا
بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث
فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع
وعشرين امراة وكذا سائر العقود تقول ثلثة وتسعين الى تسعة وتسعين
رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امراة فقوله ثم بالعطف على قوله
تقول اي تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا
بلفظ ما تقدم فقوله بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه المفهوم وهو
النيف اي ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف

ملتبسًا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اي العطف الملتصق او الملتبس ما تقدم
فان قيل الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف فكيف
يكون صفة للعطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق
العطف بذلك الشيء مائة والف مائتان والفان فيهما اي في المذكر والمؤنث
وضعا فقوله مائة الى الجزء من مقولات تقول على وجه التعداد وفيهما ظرف
اي تقول كذلك وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول في الملتبس
بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة
والالف وتثنيتهما وجمعهما على النيف واقعًا على وجه تقدم من التذكير في
المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت
فتقول في الافراد واحدا وواحدة او اثنان او اثنتان وفي الاضافة مائة
وثلاثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وفي العطف مائة وعشرون
رجلا او امراة ومائة واحد عشر رجلا وواحدة وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امراة تقول مائتان وكذا وثلثمائة وكذا اي تسع مائة
وكذا والف والفان وكذا ثلثة الالف وكذا الى عشرة الالف وكذا واحد
عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من
الالفاظ وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة واثنان ومائة واثنتان الى اخر ما ذكرنا في ثماني عشرة فتح الياء

مبتدا مقدم الخبر اي فتح الياء كائن في ثماني عشرة وهو الكثير الشائع حملا على
اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اي اسكان ياء ثماني عشر تخفيفا وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله وحذفها
اي حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما
فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدر
ويجوز حذف الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء
افرادا اي غير مركب مع العشرة وجعل النون متعقب الاعراب اي موضع
اعتقاب الاعراب اي موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على
حسب العوامل نحو قوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما فرغ
عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع في بيان حال المميزات اعني المعدودات
فقال ومميز الثلاثة وما بعدها الى العشرة مخفوض بالاضافة اي
بالاضافة الاعداد الى المميزات مجموع لفظا كثلثة رجال او معنى كتسعة
رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما ابتداء ببيان مميز الثلثة لعدم
مجيء المميز لما دون الثلثة وانما كان مميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن
منصوبا على التمييز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود
معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل
الاضافة في اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذه التمييز يصير على صورة الفضلات
فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة
لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وانما كان مميزها مجموعا ولم يكن

مميز كم من ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فالحري ان
يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود لان العدد هو المعدود في المعنى
فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد مميز ما فوق العشرة لان مدلول
الثلثة وما فوقها جماعة فالحري ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد
مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة
ونصب اثوابا في الشعر على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسرا
او سالما بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود
سنابل ولم يجي الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال
ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع
قلة او كثرة ان تعين ولم توجد غيره يقال ثلثة ارجل ورجال اذ لم يوجد
لواحدهما جمع غيرهما فيكون هذا الجمع مشتركا بين القلة والكثرة وان
وجد جمع كثرة وقلة غلبت الاضافة الى جمع القلة لتطابق العدد المعدود
لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع
وجود جمع القلة لنكتة فيكون جمع الكثرة مستعارا عن جمع القلة كالاضافة
في قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس
ولنكتة في استعمال جمع الكثرة في الاية مع وجود جمع القلة التنبيه على ان
الثلاثة في التربص في حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثيرة
الا في ثلثمائة مستثنى مفرغ اي مخفوض مجموع في جميع المواضع الا في ثلثمائة

وما زاد على ذلك الى تسعماية فان مميز الثلث الى التسع في ثلثماية الى تسعماية
وهي لفظ الماية مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة استغناء بلفظ الف وكان قياسا
اي قياس الماية المضاف اليها ثلث الى تسع مات للمؤنث او مئين للمذكر
لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد
عشر الى تسعة وتسعين فيفتقري الى الجمع لما لم يعهد في ثلثة الى عشرة
فاستحسن الجمع على التقريب وهو احد عشر الى تسعة عشر وهو احد عشر الى
تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم افراد
التمييز وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار حكم الثلثة الى التسعة من كل
وجه فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جايز فلا يجوز
ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين
قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون
وفيه نظر لانه لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد فان قيل الجمع بالواو والنون
يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع الماية بالواو والنون رفعا وبالياء
والنون شاذ وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ
لجبر النقصان الواقع في ماية بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات
جمع ثبة وبالياء والنون كثبين جمع ثبة وان يكون للعقلاء وفي كلا
التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول ميون رفعا ومئين نصبا وجرا
بضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم مات كميم مئين جاز ومميز احد عشر
وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نحو احد عشر رجلا الله

تعالى له تسع وتسعون نعجة اما النصب فللامتناع الاضافة اما في احد عشر الى تسعة
عشر فللامتناع ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى
المفسر بخلاف نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احد عشر
فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى
المفرد واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فللامتناع حذف
النون وابقائها عند الاضافة لانها لو اضيفت مع الكلمة ولو اضيفت مع
بقائها لزم بقاء نون يشبه نون الجمع وكل منهما مستكره واما الافراد
فلان المفرد اصل وهو اخف من الجمع والغرض من التمييز وهو التفسير
والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف
ومثنيهما اي تثنية الالف والمائة وهي مائتان والفان وجمعه اي جمع
الالف وهو الالف والوف مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى تسعمائة
ولا يقال مئون او مئات وانما كان مميز المائة والالف مخفوضا مفردا
لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول
العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان احد
عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما
يقربان بهذا القسم فاعطي مميزهما احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة
وهو الخفض على الاضافة واحد حكمي احد الى تسعة وتسعين وهو الافراد
توفيقا بين الشبهين ولم نعكس اذ التمييز اصله الافراد مع حصول غرض

التفسير وإذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق
على المرأة او كان الامر بالعكس اي بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ
الدال عليه مونثا كالنفس المطلقة على الرجل فوجهان اي ففي المعدود وجهان
اعتبار التانيث واعتبار التذكير عملا بالاعتبارين فتقول عندي ثلثة
نفوس اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا
بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن باعتبار اللفظ اولى لان نظر
النحوي الى اللفظ ولقايل ان يقول حق هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التي
تفترق تذكيرا وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلثة وثلث
لا بعد بيان المائة والالف حيث يستوي فيهما التذكير والتانيث ولا
تمييز لواحد واثنان اي لا يذكر الواحد والاثنين تمييز بعدهما استغناء
بلفظ تمييزه اي تمييز كل منهما مثل رجل ورجلان مثلا عنهما اي عن ذكر
الواحد والاثنين يعني ان ذكر التمييز بعدهما يستغني ذلك التمييز عن
ذكرهما مثل رجلا ورجلان فاذكرهما بعد للواحد والاثنين يستغنى
عن ذكرهما لانادة اي لافادة ما هو تمييزهما اي تمييز الواحد والاثنين
مثل رجل ورجلان مثلا النص المقصود بالعدد اي التصريح الذي قصد
بالعدد وهو بيان الكمية اي بيان للفرد الواحد في واحد والاثنين في تمييز
اثنين فلا يصح ان يقع تمييزا فالتمييز لا يصح ان يكون معينا عن المميز
لان حكم التمييز قصد الامرين اي التمييز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل
وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل الاستغناء عن شي لا يمنع

ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوهما كما في واله واحد ولا تتخذوا الهين
اثنين ونعم رجلا وربه رجلا قيل لما كان تميزهما بلفظ يدل على الجنس و
العدد وهو بيان العدد اي الواحدة والاثنينية فان رجلا مثلا يدل على
الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تميزا لان كون التمييز لاذكر
التمييز معنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز بل باب التمييز على فائدة
المنسبتين اي النسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل واحدة عن الاخرى
كما عرف في عندي منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه عسلا
واما نعم رجلا وربه فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض
واما قوله تعالى اله واحد وقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين فلان ذكر
العدد بعد ذكر المعدود الدال على ذلك العدد تأكيد وتوضيح اي صفة
مؤكدة موضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد لا يجوز ان
يكون ازيد من المقصود وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل
المعدود على كونه بدلا تأكيدا وفي بعض الشروح لافادة النص المقصود
بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اي الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزهما
وهو رجل ورجلان مثلا لحصول المقصود بلفظ التمييز وفيه نظر لان حصول
المقصود بلفظ التمييز لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق وفي بعض
الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر العدد اعني الواحد والاثنين
مع التمييز اي مع رجل ورجلين مثلا لكان ضايعا وفيه نظر لان ذكره
معه يفيد التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا وربه رجلا فلا يكون واجب

علم ان التمييز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تمييزا لان كون التمييز
مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه
لا يفيد النص المقصود بالعدد لعدم دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء
به فاحتيج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله
ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا ويفسد
المعنى قيل هو مفعول له النفي الفعل بحذف مضاف لا الفعل المنفي اي ترك
تمييز واحد واثنين خوف استغناء او هو مفعول له بفعل محذوف اي
لا يميزان ولا يلزم تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينا
لا فادته التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص اي التصريح بالعدد
المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد لا تثنيته وتقول
على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول ... في المفرد اي
في استعمال العدد في احد المعدودات من المتعدد الجار والمجرور اما مفرد
لا قرادي الذي او مرة من المتعدد او ظرف مستقر واقع صفة المفرد اي
الواحد الكائن من المتعدد اي حالا ملتبسا باعتبار تصيير اضافة المصدر
الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اي باعتبار تصيير ذلك المفرد
عددا انقص من عدده عددا زايدا عليه بواحد الثاني مقول تقول اي
الثاني في المذكر اي ثاني الاول اي مصير الاول اثنين يعني دو كننده
يكي را والثانية في المونث اي ثانية الاولى اي مصير الاولى اثنين
الى العاشر في المذكر اي عاشر التسعة اي مصير التسعة عشرة يعني ده كننده

نرا والعاشرة في المونث اي عاشرة التسعة اي مصير التسعة عشرا وانما مثله
بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
واحدا وكلمة الى لما اسقاطية اي الثاني والثانية وما زاد عليهما الى العاشر
والعاشرة او وصلية اي منتهية الى العاشر والعاشرة لا غير مبني على الضم وكلمة
لا غا لطة اي لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى
وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر وما عدا بهذا المعنى اي المعنى المقصود
اما ما قبل الثاني والثانية فلما مر لانه لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
واحدا واما بعد العاشرة والعاشر فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير في
ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ربعت ثلثة عشر
ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر
والعاشرة فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثنيت الواحد ثنيا
وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير
من النحاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر
والعاشرة ايضا في العقود تمسكا بما روي عنهم يقولون كان القوم عشرين
فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اي اربعين ومنهم
من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشرة في النيف فنقول انا ثالث اثني
عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر اربعة عشر قلنا
لا نسلم صحته وليس سلمنا صحته كان محمولا على ثلثة عقودهم وربعت
عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير

المضاف اي انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف
ثلثة عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك اشكالا وباعتبار حاله
اي تقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعداد اي باعتبار
ان واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني
في المذكر والثانية في المونث يعني كم درهم الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المونث يعني درهم وكلمة الى استقاطية معناه وما زاد عليها من المفردات
الى العاشر والعاشرة عطف على الاول لا على الى العاشر ولا يلزم تعداد
الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي
عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازده والحادية عشرة في المونث بتانيث
الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المونث وما زاد على ذلك
الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المونث والغاء كالاول ولم نقل
الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اي في اعتبار
النصب وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اعني الصفة
فغير اللفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلف
في وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل فوعل ويويد الاول مجي الاولى
في مونثه ولو كان وزنه فوعل لكان مونثه فوعلة وهو المختار ويويد
الثاني صرفه في نحو اتيته اولا ولو كان وزنه افعل لما كان غير منصرف
للصفة ووزن الفعل واجيب بانه لما كان مشتقا مما لا فعل له كان
معنى الوصفية فيه مخفيا فلم يوثر عليه في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف

قبله تقول اثنه عاما اوكلا او مع ذكر من التفصيلة بعده فانها علامة الوصفية
واذا خلي عنهما صرف ويكون منصوبا على الظرف نحو جئتك اوكلا واحد اوكلا
وانما جاز هذا الاعتبار فيما زاد على الحادي عشر والعاشر لجواز كون الشي
واحدا واحد عشر وما فوقه وانما ذكر في الصورة المتصير الى العاشر والعاشرة
لاغير ولم يذكر في صورة بيان الحال الى التاسع عشر والتاسعة عشر
كما غير اشارة الى ذلك لجواز كون الشي واحدا مما فوق ذلك فقول الرجل
العشرون والمراة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية
والعشرون الى التاسع والتاسعة والتسعين والرجل المائة او الالف
والحادي والمائة او الالف والحادية والمائة او الالف فصاعدا الى ما لا
يتناهى وانما ذكر بيان الحال والعدد والمركب دون النعوت من العشرين
والمثنين الى التسعين دون المائة والالف لعدم التغيير فيهما الى بناء اسم
الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف
بخلاف المركب حيث يتغير فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين
والمائة لان تغييره بحسب تغيير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة
الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد المركب مع ان ذكر العدد المفرد كان تغيير
المركب بنا في تغيير المفردات الى الاول وتغيير المركب الى الحادي فلابد
من ذكره اذ لو لم يذكر لتبادر الذهن الى تغييره الى الاول ايضا ومن ثم
اي لاجل انه في الواحد عن المتعدد اعتباران اعتبار التصيير واعتبار بيان
الحال قيل في الاول اي في الاعتبار الاول وهو اعتبار التصيير ثالث

اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية ولا يجوز اضافة
ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد يساوي
عدده ولا الى عدد فوقه اي سهيرهما تفسير معنى ثالث اثنين اي مصير الاثنين
ثلثة يعني سيوم كننده دو را وهو اسم فاعل من ثلثهما اي صيرت الاثنين
ثلثة سه كردم دو را وهو من الثلث بفتح الثاء وهو تصيير الاثنين ثلثة
يعني سه كردانيدن وفي الثانية اي في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان
الحال ثالث ثلثة بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة معنوية اي احدها
تفسير معنى ثالث ثلثة اي احدى الثلثة المتاخر بدرجتين يعني سيوم
سه وهو ايضا من الثلث بفتح الثاء ومعناه سه شدن ويجوز اضافة
ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا اي
احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافته الى عدد انقص منه وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة ما صيغ لبيان الحال حادي عشر احد عشر اي
واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعني يازده يم يازده على الثاني الجار
والمجرور حال اي واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اي
خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان
شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط وان شئت ان تقول قلت
حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المضاف تخفيفا الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الثاني لبقاء

التركيب المقتضي للاعراب وقوله فيعرب الاول عطف على الجزاء او استيناف على
على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر الم تسال الربع القواء فينطق اي فهو
مما ينطق اي الم تسال المنزل الخالي فينطق اي ان من حقك ان تجريك اليوم بيدا بملاق
اي الغاية الخالية ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير
معين شرع في تقسيم اخر باعتبار التذكير والتانيث فصل المذكر والمونث او
يقال لما ذكر التانيث في باب العدد وجب هذا التقسيم ولما قدم المذكر على
المونث لاصالته المونث ما فيه علامة التانيث وهي التاء التي تصير في الوقف هاء
والالف المقصورة والممدودة كما ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هذي
وتي عند البعض وانما قدم المونث في البيان روما للاختصار وبيانه وتقسيم
التذكير في كل ما يخالفه كتقديم الاعراب التقديري في كل ما علله ويمكن ان
يقال انما قدم اخذا في البيان من القريب ولان المونث وجودي لانه عبارة عما
وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامة التانيث
والوجودي راجح على العدمي فقدم ذلك ترجيحا على العدمي لفظا وتقديرا
هذا تقسيم علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة
فالملفوظة نحو امراة وناقة وعرفة وغلزة وطلحة وعلامة والمقدرة نحو
دار ونار ونعل وقدم وشمس وغيرها من المونثات السماعية فان التاء
في مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا
التقسيم نحو عقرب لا سيما اذا سمي به مذكر ونحو حايض وطالق من الصفات
المختصة للتانيث ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرا اذ ليس فيه علامة التانيث

لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانها لو كانت مقدرة فيه لرجعت

في التصغير قبل المراد بالحقيقة اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكما كعقرب

لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي

في تصغير الرباعي في المونثات السماعية لئلا يجتمع علامتا تانيث وكنحو حايض

لانه صفة مختصة بالمونث وعن كلاب واكلب لانه مولى بالجماعة والمذكر بخلافه

اي ملتبس بخلاف المونث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا

تقديرا ولا حكما وعلامة التانيث اي علامة التي ذكرت في حد المونث الهاء

التي يصير في الوقف هاء والالف سواء كانت مقصورة او ممدودة وبعضهم

عد الياء في هذي وتي من علامات التانيث وذكر ان التانيث الا التانيث

ان التانيث من خصايص اسم الاشارة فلعله قابل في اسم الاشارة بالمصرف

تذكيرا او تانيثا او افرادا وتثنية والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذي

يحتمل ان يكون ضعيفا عنده لا بالعلامة كتانيث هي وانت يعني هذه الكلمة

بكمالها موضوعة للتانيث وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان

على قول من يرى بناءهما وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو

الخلقي ما بازائه كلمة ما عبارة عن مونث اي مونث كان بازائه اي المقابلة

ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لحيوان اي ذكر كاين

في الجنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وقوله

في الحيوان احتراز عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير

حقيقي والمراد بالذكر ههنا لا مثل الرجال كامراة في الاناسي وناقة في البهايم

انبان ايهما رجل وبعير وكذا نفسا او جبلي واتان وعناق ولقايل ان يقول المونث
انثى ليس بازايها ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج
لا ذكر لكان اشمل واجيب بانه يدخل الخنثى المشكل في الحد لوجود الفرج فيه
على ان التلفظ بالفرج سمج واللفظي اي المونث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه اما حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
خلقي في معناه مخالفه اي ملتبس بخلاف المونث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر
في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد كظلمة وعين واخواتها
من المونثات السماعية وطلحة وحمزة وكالجمع المكسر والمصحح بالالف والتاء
كرجال ومسلمات وان كان واحدها مونثا حقيقيا ثم اعلم ان المونث اللفظي
اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما للمذكر او
مسمى صفة كعلامة صفة للمذكر او مسمى اسم جنس كنملة ذكرا او لا يكون
مذكرا حقيقيا مونثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناهما ليس بمذكر
حقيقي ولا مونثا حقيقيا بل هما مونثان لفظيان لوجود علامة التانيث لفظا
في ظلمة وتقديرا في عين الاول لا يوثر تانيث اللفظي الا في حكم نفسه
وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه
الى غيره من فعل او صفة او خبر او حال فيقال قام طلحة وطلحة قايم
وطلحة القايم ومررت بطلحة قايما وانما اعتبر التانيث في منع الصرف
لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما المراد عليه منع ان يقتبس حال تانيثه
في غيره ويسري اليه واما منع الصرف فمحال الخنص بالاسم لا بغيره وذهب بعض

الكوفيين الى ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث
عقرب علما لمذكر فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو نملة ذكر
كتانيث طلحة وعين لان التاء فيها لفرق بين الجنس وواحدة لا بين
التذكير والتانيث كما في نحو نملة فيكون مونثا لفظيا فيجوز في فعله التذكير
والتانيث وعلى هذا لا يدل تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة على ان
نملة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما للمذكر فلا يجوز التاء
في فعله وعلى هذا الاستدلال تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان الحاق
التانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مونث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة
رضي الله عنه الاستدلال على ان النملة قالت نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز
في فعله تاء كما لا يجوز في فعل طلحة وذلك لان ابا حنيفة كان صاحب راي
في اللغة كما ان صاحب راي في علم الشريعة لكنه اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل
باللغة بخلاف محمد بن الحسين والشافعي رحمهما الله فانهما اشتغلا بكليهما
حتى علما من علماء الشريعة واللغة فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا
لراي ابن السكيت فبنى الاستدلال على هذا وقصة الاستدلال ما روي
ان قتادة رضي الله عنه دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلوني في
شيء وكان ابو حنيفة رح حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان صلوات
الله عليه لكان ذكرا او انثى فافحم فقال رضي الله عنه كانت انثى فقيل له
من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت
ذكرا لقال قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد

في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يوجد فلم يتناول الحقيقي وجعل في باب غير المنصرف مقابل المعنوي
سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى تسمية امراة مونث حقيقي على ما اريد
ههنا ومونث لفظي على ما اريد ههنا ومونث لفظي على ما اريد بباب غير المنصرف
والمونثات السماعية مونثات لفظي على ما اريد ههنا ومعنوي على ما اريد
في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس واذا اسند اليه والضمير عائد الى المونث
اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمر القرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار اذا اسند الى المونث الحقيقي مظهرا او مضمرا او الى اللفظ مضمرا
ما لم يكن علم مذكر نحو طلحة الفعل فالتاء مبتدأ محذوف الخبر اي فالتاء واجب
في فعله المسند اليه نحو ضربت المراة وضربت الشمس طلعت وانما قدرنا واجبة
لا جائزة لقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب
الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا لا يحذف الفعل اي فوجبت التاء لانه يلزم
ح امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد يمتنع
فيه الفاء في الجزاء وانما وجب التاء لان تانيث المسند اليه يسري الى
تانيث الفعل اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج واما في ظاهر المونث الحقيقي
فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصور
في التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلتزم فيه السراية بل يجوز بناء
على ان قصور الامتزاج باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه
لان تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ترك التاء انما اذا كان

الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث
الحقيقي اما اذا كان غير متصرف نحو نعم المراة او كانت المؤنث من البهايم نحو
سار الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امراة لا يجب علامة التانيث الى
الفعل لجمود الفعل وكون تانيث البهايم دون تانيث الاناسي ولمكان
الفصل فان قيل لذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ
قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي
من البهايم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالقليل امر شايع مستفيض
فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الا
ستثناء وانت في ظاهر المؤنث الغير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة اوانت
في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من البهايم كسار الناقة
بالخيار حيث لقوله انت اي ملتبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين تانيث
الفعل وتذكيره لانه مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان
اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من البهايم مؤنث حقيقة غير مؤنث حكما لانه
كالمذكر في عامة الاعراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وانما
قال في ظاهر غير الحقيقي احترازا عن مضمره نحو الشمس طلعت فالتاء لكمال
الاشتراك كما مر وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما
بالالف والتاء مطلقا اي سواء كان مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات
او مذكرا حقيقيا كالرجال والجمال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير
الفعل وتانيثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك

الموصات وفي ال نسوة وكلمت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه ماول بالجماعة والجماعة
مونث باعتبار اللفظ غير مونث باعتبار المعنى فجاز الوجهان على الاعتبارين ولم
يأول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر لا نحو
بنين فان حكمه حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم
بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو
والنون واحده مونث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء
يقال مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء فالواو والنون
عوض من الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المونث غير الحقيقي ولم يطلق
حيث لم يقل وحكم الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم المونث غير الحقيقي لان مضمر الجمع
غير المذكر السالم ليس كمضمر المونث غير الحقيقي لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط
نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك مستلزم التاء والواو في المذكور العقلاء نحو
الرجال جاءت او جاؤا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي
والايام مضت او مضين فكان حكم مضمر ذلك حكم مضمر هذا في الحاق العلامة
لا في لحوق التاء واضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان قيل لفظ غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فكيف يقع ههنا صفة الجمع
قيل انه بدل لا صفة او صفة الجمع بجعل لام زائدة او على القول يتعرف غير
باشتهاره بمغايرة المضاف لان له نقيضا فان جمع المذكر السالم ضد ونقيض
الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو قولك الحركة غير السكون
وقوله مطلقا المراد بعض التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم كانه قال حكم ظاهر

الجمع غير الجمع المذكر السالم مثل حكم ظاهر الحقيقي في جميع الاوصاف فيكون معنى
التشبيه عاملا في الظرف المستقر وضمير جمع العاقلين اي جمع المذكور العاقلين
اي الضمير العايد الى الذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت وفعلوا اي
ضمير ما يوزن لفعلت وفعلوا او نحو ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة التي هي تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو الرجال جاءت
او جاءوا اما التاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع وبجمع جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر السالم صفة جمع العاقلين وانما قيد جمع
العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءوا لان الواو وضعت لهذا
النوع من الجمع ولا يقال الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة لان اعتبار
التانيث مع بقاء صيغة المذكر وضمير نحو النساء من جموع المونثات وما في حكمها
من مونثات اللفظية والمعنوية وضمير نحو الايام من جموع غير العقلاء فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
وضمير فعلن وهو النون نحو الايام مضت او مضين بتاء التانيث بتاويل
الجماعة او بالنون اما في نحو الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت
لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما نحو النساء فللتحمل على
جمع غير العقلاء ويمكن ان يراد بالنساء المونثات على طريق عموم المجاز او جمع
المونث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى

ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد
والتثنية والجمع فقال المثنى فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين
النوعين وهو المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما المفرد وما للاختصار وقدم المثنى
على الجموع لسبق عدده على عدد الجموع ولقربه الى المفرد ولسلامة لفظ المفرد
فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه
وهو الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان
فعلى ولا مستويا معه المونث ولا بتاء التانيث كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو
المجموع بالالف والتاء بالمونث او بمذكر لم يكسر نحو سرادقات او كان من صفات
غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خماسيا نحو سفرجلات وان لا يكون فعلاء
افعل فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمونث
واختصاص القسم الثالث وهو الجمع التكسير بسماع الصيغة والوضع الحق آخره
الف نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول الحق والف فاعله والحق لازم ومتعد
او ياء مفتوح ما قبلها اي قبل الياء نحو المسلمين والزيدين وقوله مفتوح صفة
سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حروف
اي ياء فتح حرف حصل قبلها الوقف ما ما قبل الالف ونون مكسورة لان الاصل
في البناء السكون وانما عدل عنه تحرزا عن اجتماع الساكنين والاصل في تحريك
الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهي فتحة ما قبل
الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ولتعادل ثقل الكسرة
خفة الالف والفتحة وانما اختر لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة

لكثرة دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو عنها او من ابعاضها وهي الحركات الثلث
فخصت بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تعليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية
لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوقف اخر ضميرها
في الفعل وهو هما وانتما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها
للجمع في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين
ولوقف ضميره في الفعل وهو هم وانتم ثم زيدت الياء تكثيرا لابنية التثنية
والجمع السالم ليتوصل بها الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث ولولا لكان
الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في
التثنية لوقف ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقا بينهما او كسر في الجمع لوفق الياء
وفتح في التثنية فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق لحق والضمير عايد الى كل واحد
من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون فلا قرينة
على تعيين الالف والياء وقيل انه عايد الى ما لحق آخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه
على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق وقيل انه عايد الى اللحوق وفيه ايضا
نظر لانه حينئذ تشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق
ان يؤخر ذكر النون عن قوله ليدل او بعدم قوله ليدل على النون لان النون
عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد ولا تاثير لها في هذه الدلالة
اي في الدلالة على ان معه الضمير عايد الى ما هو عبارة عن اسم اي ليدل على ان
مع ذلك الاسم مثله اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كزيدين او جماعة
كجالين وقمين من جنسه اي من جنس ذلك الاسم في المعنى ففي قوله مثله استارة

الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى
العينان للشمس والباصرة ولا القرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسي ورد في
اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين والعمرين لابي بكر وعمر رض
والابوين للام والاب وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة وان ثبت جوازه
كما هو مذهب الاندلسي واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق
احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المونث كما في القمرين وفي الابوين او المفرد
على المركب كما في العمرين وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اي المسميان
بالعين وهذا الجواب يتاتى في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كواكب السماء
والعمرين افضلا من امة محمد عليه السلام وبالابوين المنتسبين بالولادة
وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثل متماثل في الوحدة بقرينة
قوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه فلا يرد شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله
من جنسه اي للواحد من خلاف جنسه ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس
جميعا لاستغني من قوله من جنسه لانه يفيد لاشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى
وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر لان المشترط المثنى فرد من افراد المثنى
والمكان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية ولا
يجوز تعريف الماهية لا يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا مفعول
ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول
معه والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في
الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف

او المستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر
ونحو من المستغاث في غير ذلك والحق ما ذكره الزمخشري في المفصل قال
المثنى وهو ما لحقت آخره زيادتان الف او ياء مفتوح ما قبلهما ونون مكسورة
ليكون الاولى علما لضم واحد الى واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين
الثابتين في الواحد الحاقا باعتبار المفرد حيث جعل الالف او الياء علما على ضم
واحد الى واحد فخصص عن قيد اتحاد الجنس اللهم الا ان يقال انه يراد تعريف
المثنى الصحيح عن الممتنع فان قيل لو كان الجنسية شرطا للمثنى لما جاز تثنية
العلم المشترك كالزيدان قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما
على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالمقصور اي فالاسم المقصور وهو الذي
في آخره الف مقصورة وسمي مقصورا للامتناع عن المد والفاء التفسير اما هم
المستفادة عن عموم قوله ما لحق آخره وكذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص
والمقصور والممدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما لعدم
جريان تغيير في تثنيتهما وبين حكم المقصور والممدود فقال المقصور ان كان الفه
كانت عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالمسمى بلى
ولدى وهو ثلاثي الواو الحال اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي [illegible]
بحرفها او ذو ثلاثة احرف ولا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد
فيه نحو معلى ومصطفى قلبت الف واوا فقيل عصوان في عصا والوان ولدوان
في المسمى بلى ولدى اعتبارا للاصل حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف
ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لكان الثقل كمعلى

ومصطفى واليه اشار بقوله والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الالف عن ياء حقيقة
او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمة وقد اميل كالمسمى بمتى وبلى او كان
على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كملهى ومصطفى او زايدة كحبلى وارطى
وجمزى وحبارى فبالياء اي فالالف مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى ومتيان
وبليان بمتى وبلى وملهيان ومصطفيان وحبليان وارطيان وانما قلبت
ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة
احرف ولقايل ان يقول لو قال والا ياء لكان اوجز بقوله قلبت واوا لحصل
الا ان يقال القاعدة عند قصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الجزاء لكثرة
صورة وغلبة وجوده والممدود اي الاسم الممدود ان كانت اي الهمزة الممدودة
اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة كقراء جمع قاري ثبتت الهمزة
لمكان الاصالة فيقال قراءان وحكى ابو علي الفارسي عن بعض العرب قلبها واوا
نحو قراوان حملا على اخواتها من الحمراء والصفراء وان كانت همزة للتانيث
كحمراء وصحراء قلبت واوا فيقول حمراوان وصحراوان وانما لم تثبت كراهة وقوع
صورة علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في مسلمة ايضا علامة
التانيث وقد وقع صورة علامته في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان
فينبغي ان لا تثبت قيل ان التاء انما تثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكر وانما قلبت
واوا لا ياء احترازا عن اجتماع التانيثين في النصب والجر ولكن الواو اقرب الى
الهمزة من الياء بما غلبتها اياه في نحو تعويضها عنها في اقتت ووقتت وان لم تكن
اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية سواء واو ككساء او ياء كرداء

اصله زادا اي او كانت زايدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح والعلباء ركن العنق

والسرداح مادة منتشر بنزلك وجاء نوم كذدروكيا بوزيد فيا الوجهان اي

ففيها الوجهان اي في الالف وجهان او ففيه الوجهان اي في الاسم الممدود

الوجهان الثبوت والقلب ـ الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار

الالحاق بها او الالـ ـعنها اما القلب فلتشبيهها همزة التانيث في عدم

كونها اصلية فيقال كساءان ورداءان او كساوان ورداوان ويحذف نونه

اي نون التثنية للاضافة اي وقت الاضافة اذ النون لقيامها مقام

التنوين الثابتة في الواحد يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب

الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون التثنية قايمة

مقام التنوين الثابتة في الواحد يوجب ان تسقط بدخول اللام نحو الغلامان

لعدم التنوين في الواحد قلنا انها لم تسقط باللام حيث اعتبر معها عوضيتها

عن الحركة فقط في عصوان واليه ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو مختار

بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهي عوض عن الحركة والتنوين جميعا على

ما عرف في المطولات وحذفت تاء التانيث الثابتة في الواحد عند التثنية

على خلاف القياس والشذوذ في خصيان والياان دون غيرهما تثنية خصية

والية والخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف

التاء لالتباس تثنية المونث بالمذكر ولكن هذا الالتباس مرتفع فيهما

خصا بالذكر وقيل انما خصا بالذكر لانهما الاستعمالهما اختيارا لكثرة فمن لنا

كذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مترف

اللون كان ثديا خان اى حقنان وقوله هذه المناقب كالاقصعان من لبن شيباء
بماء فعلا بعدلابو الا اى قصعتان فمن ضرورة الشعر ايجى في السعة بخلاف
خصيان واليان حيث بحذف التاء بدون ضرورة لكن جوازا لا وجوبا لمجى قوله
يقيما بلعين من ذيب ترجف روانف اليتك وتستطارا وقوله يلي اين الحمان
وخصيتا ما الحب الى فرارة من فوارس وقيلهما ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله
خصيته من التدول لطرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج الياه ارتجاج
الرطب وقيل جاء خصى وإلى وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان
تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكون من باب حذف التاء ثم لما فرغ
من بيان المثنى شرع في بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصودة
بحروف مفرده بتغيير ما الاحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة
وقوله بتغيير ما صفة لقوله مفرده اى ما دل على افراده وقصدت تلك بحروف
مفرده المدلول بتغيير ما لا صفة الواحد قبل التغيير لان التغيير اما بزيادة كما في
نوعي الجمع الصحيح وكما في نحو رجال في جمع رجل واحجار في حجر او نقصان
ككتب في كتاب او تغيير هيئة او حركة كاسد فان قيل فانه يشكل في نحو
ذلك وهجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيهما صيغة الواحد
والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير التقديري كاف
لان معناه اى تغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة الجموع او تقديرا
كما في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة
والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار

يحصل التعيين بهذا الاعتبار تقديرًا وفرضًا وفي قوله على احاد مقصودة احتراز
عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانهما يدلان على احاد غير مقصودة اذا المقصود بهما
وضعًا هو الجنس والاحاد اريد ... باعتبار صدق الجنس عليها في الاستعمال
فيها فاعرف ويمكن ان يكون ... بحروف متعلقًا بقوله دل اي دل بحروف
مفردة على احاد مقصودة ... يرد نحو نخل وتمر اصلا لعدم دلالتهما على احاد
بحروف المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحروف مفرده احتراز عن اسم
الجمع نحو رهط وقوم وابل وخيل فانها ليست بجمع حيث فيها بحروف فيقصد
احادها بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في الحروف فينبغي ان يكون
جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو ركب وان وافق الراكب في الحروف ولكن
الراكب ليس بمفرده بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من
التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير صيغ القلة والضمير للواحد اليه ونحو
ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفرده لكذا قيل وفيه نظر لان
المفرد ان اريد به المفرد الواحد يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفرده
وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا يكون موقوفا على كونه جمعا له فيلزم
الدور فان قيل يرد على الحد الجموع التي على غير لفظ الواحد مثل نسوة في جمع
امراة وعباديد وعبابيل بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيهما قيل المراد
بالحروف المفرد حروف حقيقة كرجال او اعتبارا وفرضا كما في الجموع المذكورة
وذلك لانها لما كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير

الي الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق منتهي الجموع اعتبر له واحد فرضا
كمدل عمر من نحو عباد وعبدل ونساء علي وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة
بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وقوم ورهط فانه لم تفرض لها واحد لعدم الداعي
لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها علي وزن الجمع المختصة به او المشهورة
فيه بل مانع فرض الواحد متحقق فيها وهو جريان ... فان قيل ان اريد بقوله
حروف مفرده ورد سفارج جمع سفرجل وفرازد جمع فرزدق وان اريد به
الجنس بحمل الاضافة علي الجنس يكفي الحرف الواحد فوجب ان يكون نساء جمع
امراة جمعا علي لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك
للاتفاق علي انه جمع علي غير لفظ الواحد قيل يراد به جمع حروف مفرده كرجال
وجعافر او بعضها كسفارج وفرازد ونحو تمر وركب ليس بجمع علي الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطايفة وهو قول سيبويه لجريان احكام
المفردات عليهما والفرق بين اسم الجمع ان اسم الجنس الذي اسم الجنس يقع
علي الواحد والاثنين فصاعدا وضعا بخلاف اسم الجمع فانه يقع علي الثلثة
فما عدا فان قيل الكلم لا يقع علي الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع علي انه لا ضير في الالتزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما
قال علي الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جمع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كحامل وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة علي الاحاد
فحامل عنده جمع حامل وباقر وركب جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع
مسافر وخدم جمع خادم وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها

كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد من لفظه نحو فلك
جمع لتحقق التغيير تقديراً بل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فلك جمع لتحقق
التغيير تقديراً على ما بيننا هو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر
ومؤنث المذكر اي الجمع المذكر الصحيح او المذكر المجموع صحيحاً والجملة مستانفة
لانه لما قال فالصحيح المذكر والمؤنث كان سائلاً قال اما جمع المذكر الصحيح وما جمع
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض
النسخ فالمذكر فالفاء للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اي قبل تلك الواو
ولو خف الواو فقوله اخره مفعول لحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتداء مقدم الخبر والجملة الاسمية
صفة واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله او ياء مكسور ما قبلها اي قبل
الياء لو خفي الياء ونون مفتوحة عطف على قوله واو اي او ياء ملحق اخره احديهما
ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل متعلق
لحق والضمير عايد الى لحوق والواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الواو والياء
والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل عايد الى اللحوق وفيه نظر لان
لحوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق
ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف
ويكون المعنى لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويحقق عوض الحركة والتنوين
فيستقيم الكلام على اللف والنشر والضمير في قوله معه عايد الى ما هو عبارة

عن الاسم اي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفضل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد
لكان ذلك في المبني اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار يعني
لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم انهما ومنه
بيت حماسة اللوم اكرم من وبر ووالده و اكرم من ولده وما ولد الوبر
اسم رجل فان قيل لم لم يقل ههنا على ان معه اكثر منه من جنسه ليخرج المشترك
فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكره في التثنية ويمكن ان
يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن
كونه صحيحا او ممتنعا فلم يحتج الى هذا القيد لاخراج الجمع الممتنع فان كان الفاء
لتفسير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على المنقوص
والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن
التغيير وبين حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اسم كان اي اخر الاسم
ياء حيث كان قبلها اي قبل الياء كسرة فعلى الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة
ياء اي حصل قبلها كسرة كقاض حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان
للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها
لاستثقال الحركة على الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فان كان اي الاسم
مقصورا اي اسما اخره الف مقصورة نحو مصطفى حذفت الالف المقصورة
لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اي قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل
الفتحة على الالف المحذوفة مثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفيون